نص

المذكرتين المتبادلتين

بين

حزب البعث العربي الاشتراكي

و

الحزب الديمقراطي الكردستاني

اعيد طبعه ونشره من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني - فرع اوربا

حزب البعث العربي الاشتراكي
القطر العراقي

امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

الى / اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني

ايها الاخوة :

نحييكم ونحي كافة اعضاء حزبكم ، ونبعث اليكم بهذه الرسالة بعد ان تعرضت العلاقات فيما بيننا الى تصدع كبير .. املين ان تساعد هذه المبادرة على المسارعة في ايقاف التدهور وتجديد بناء هذه العلاقات ، على قواعد ثابتة من الايمان بان الاساس الذي لا اساس سواه ، للتحالف بين حزبينا ، ولتحقيق الاخاء القومي والمساواة التامة بين جماهير شعبنا العربية والكردية ، هو النضال المشترك والمخلص ، من اجل ترسيخ وحدة السيادة الوطنية للجمهورية العراقية ، والمحافظة على وحدة ارضها وشعبها ، في ظل ثورة السابع عشر من تموز المجيدة ، وفي اطار اهدافها التي حققت مكاسب تقدمية كبرى ، كان من اهمها وابرزها بيان ١١ آذار التاريخي .

واسباب التدهور معروفة لكلينا ، وسبق ان بحثت مرارا مع اغلبية اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني وبخاصة مع السيد البارزاني .

واننا اذ نعود لعرض الامور التي تثير القلق في نفوسنا برسالة مكتوبة ، فذلك من اجل ان تكون وجهة نظرنا واضحة تماما امام جميع رفاقكم ، لكي تتوفر لهم فرصة الاطلاع على وجهة النظر هذه ، وعلى الاسباب الموضوعية التي ادت الى التدهور الذي مازال بالامكان تلافيه ، ولكي تكون جماهير حزبينا على بينة كاملة بالعوامل التي تهدد عملية بناء السلام حتى يكون لها دورها الايجابي في السعي الى اعادة بناء التحالف بين حزبينا على اسس وطنية نضالية وطيدة ، وفي تهيئة الظروف الملائمة لبدء علاقات قائمة على الثقة التامة ، وعلى الحرص على تعزيزها وتطويرها نحو الافضل لما فيه مصلحة الشعبين العربي والكردي ، ومصلحة العراق التقدمي المزدهر . سيما وان عدم الاستجابة الجدية لضرورة تجاوز السلبيات قد بات يهدد امر الدولة ومستقبل التعاون فيما بيننا .

وما من شك في ان الصراحة والمجابهة الموضوعية بنقاط الخلاف والتناقض والاخلاص للحقيقة والحرص على وحدة هذا الوطن ومستقبل شعبه ، هي المعايير الوحيدة التي يمكن اعتمادها في الكشف عن الاسباب الحقيقية التي ادت الى تصدع العلاقات فيما بيننا ، ومن ثم الوصول الى وضع الحلول العملية الكفيلة بحل الكثير من المشاكل والمعضلات التي نعاني منها كثيرا ، معتقدين قبل جازمين بان المشاكل والمعضلات مهما كبر حجمها ، فان القدرة في حلها وتجاوزها ، عندما تتوفر الرغبة الاكيدة لذلك ـ تبقى هي الاقوى والاكثر فعالية وجدوى .

ايها الاخوة ،

من اجل ان نعرف الاسباب الحقيقية للاوضاع المتردية ، لابد من العودة الى الماضي القريب لادراك مغزى الاحداث في اطارها التاريخي الموضوعي ، لتلافي اي احتمال بعودة عقارب الساعة الى الوراء .

وبالنسبة الينا ، فان ثمة وقائع قد تفيد العودة الى التذكير بها ، منها ان الثورة حينما اقدمت على بدء حوار معكم للوصول الى حل للمسألة الكردية ، لم تنطلق من مواقف الضعف ولا من مواقع السلبية ، وانما تنطلق من موقع متين وايجابي ، هو موقع الالتزام الثابت بمبادئها القومية والانسانية الثورية ، وكذلك التزامها بمبادئ الاستقلال والوحدة الوطنية والنهج الديمقراطي والتحولات الاجتماعية المتقدمة ، والحرص على ارساء الاخوة العربية الكردية على اساس وطيد من السلم والتقدم ، بوضع حل صحيح يشكل ردا حازما على عوامل الانقسام والاقتتال بين الاخوة ابناء الوطن الواحد .

ومن الجلي ان موقف الثورة هذا ، لم يكن بفعل الصدفة ولا نتيجة العوامل والظروف الطارئة الخاصة .. بل كان موقفا منبثقا عن نهج ستراتيجي مبدئي ينطلق من ايمان حزبنا وسلطة ثورتنا بالحقوق المشروعة

للاكراد ضمن الاطار الوطني الصحيح الذى يؤمن عوامل الرسوخ لوحدة الجمهورية العراقية على كافة الاصعدة والمستويات .

وقد جسد حزبنا موقفه من قضية الحقوق القومية للاكراد منذ البداية في بياناته وقراراته ، كما جاء ذلك مثلا في بيان القيادة القومية حول بيان ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦ ، وفي بيان المؤتمر القطرى السابع عام ٦٩ ٠٠الخ فحزبنا ، حزب الثورة العربية يشجب تماما الاضطهاد القومي الذى كرسه الاستعمار ، ويؤمن بضرورة التآخي بين القوميات وتلاقليات القومية في اطار الوطن الواحد والدولة الواحدة .

وفي بلد كالعراق تتعايش فيه عدة انتماءات قومية ، تشكل مسألة تأمين الحقوق القومية حجر الاساس في ضمان الوحدة العراقية الوطنية .

لذلك فان سلطة الثورة انطلقت في حوارها معكم بوحي من هذه الافكار ، وبشعور موضوعي بانكم تمثلون قوة اساسية تؤثر سلبا او ايجابا على مستقبل القضية الكردية سواء اكان ذلك في المرحلة الراهنة او في مراحل اخرى .

وبانتهاجنا اسلوب الحوار الموضوعي الهادف عبرت الثورة عن رغبتها في تحقيق سلام دائم في المنطقة الشمالية من ارض الوطن على اساس ضمان تمتع الشعب الكردى بحقه في الحكم الذاتي في اطار الوحدة الوطنية والشعبية ووحدة السيادة الوطنية للعراق كما اقر ذلك المؤتمر القومي العاشر لحزبنا .

واذا كان الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية قد جاء بعد مرور فترة على قيام ثورة السابع عشر من تموز فهذا لايعني ان الحل لم يكن في مقدمة مهمات الثورة ، فلقد سبقت اعلان بيان ١١ آذار التاريخي مجموعة من الاجراءات الايجابية الممهدة ، وقد كان الحوار معكم على المشاركة بالحكم على اساس بيان ٢٩ حزيران اول خطوة للثورة في هذا السبيل .

علما ان مطاليبكم لم تكن حينذاك تتجاوز ما تضمنه بيان ٢٩ حزيران من بنود ، مع اننا كنا نعتبر هذه البنود لاتشكل اقرارا كافيا بالحقوق القومية للاكراد ولا تضمن اخوة راسخة وعلاقات متينة بين العرب والاكراد في اطار هذا الوطن .

لذلك فقد اعلنت ثورة السابع عشر من تموز ، منذ يوم انتصارها الاول عن تبنيها الكامل لبيان ٢٩ حزيران ، مؤكدة بذلك مواقفها السابقة التي كنتم على علم بها من خلال اللقاءات التي كانت تحصل فيما بيننا قبل ثورة ١٧ تموز والتي اسفرت عن اشتراككم في الوزارة التي شكلت بين (١٧ — ٣٠) تموز .

ولكننا فوجئنا وللأسف بعدم استعدادكم للمشاركة في الحكومة التي قامت اثر انتفاضة الثلاثين من تموز ١٩٦٨ مع ان هذه الانتفاضة استهدفت عناصر اليمين والرؤوس الرجعية والمشبوهة التي حاولت العبث في الثورة وحرفها ، وحسمت الامور لصالح الجماهير وقضية تحررها الوطني والقومي والاجتماعي .

ورغم هذا الموقف ، فقد بذلنا الكثير من الجهود دون جدوى لحملكم على مراجعة هذا الموقف من اجل المساهمة الجدية في المسؤولية وحافظنا رغم استمرار السلبية على استعدادنا للحوار معكم من اجل الوصول الى فهم للاسباب العميقة التي تكمن وراء موقفكم المذكور .

غير ان القضية لم تبق في هذه الحدود من الموقف السلبي ، بل عملتم على تصعيد ذلك الى مدى الكثر خطورة عندما قمتم بنسف انابيب النفط باشراف اعضاء في المكتب السياسي لحزبكم ، مما كشف لنا بانكم لم تعودوا مستعدين لحل المشاكل بالطرق السلمية .

وبالفعل فقد واصلتم ممارسة بعض الاعمال التخريبية كنسف خطوط السكك الحديدية اضافة الى اعمال اخرى عديدة كانت تهدف الى تدمير الاقتصاد الوطني ، مما لايمكن معه لاية سلطة تحترم مسؤوليتها ان تتغاضى عن ذلك .

لذلك وجدنا انفسنا امام احد خيارين : اما السكوت عن هذه الاعمال وبالتالي تعريض امن الدولة وسلامتها الى الخطر ، او ان نختار مكرهين طريق الرد عليها ، والمحافظة على هيبة الدولة ووحدة الوطن ٠٠ وكان لابد من الجنوح الى الحل الثاني رغم مرارته .

في مثل تلك الاوضاع تجدد القتال رغم اننا كنا غير راغبين في ان نسلك ذلك السبيل لقناعتنا الكاملة بان السلم هو المناخ الضروري لحل المسألة الكردية حلا صحيحا ، ومعالجة الاسباب التي ادت الى القتال معالجة جذرية .

انكم على علم بان اعدادا كبيرة من المواطنين الاكراد كانوا يقفون الى جانب السلطة عند تجدد القتال ، وبالذات الجناح الثاني لحزبكم في ذلك الحين الذي كان يقوده الاستاذان ابراهيم احمد وجلال الطالباني ، وعدد كبير من المواطنين الاكراد .

ومع كل هذا ، فاننا كنا على يقين من ان حل المسألة الكردية لا يمكن ان يقوم على اسس صحيحة ما لم يعالج الاسباب التي ادت الى حمل السلاح بالاساس .

وفي ذلك كتبت جريدة حزبنا " الثورة " سلسلة من المقالات تحت عنوان (كيف السبيل الى حل المسألة الكردية) وضحت فيها موقف الحزب بصورة لا تقبل اللبس .

وعبرت عن ايماننا الراسخ بان الطريق الى السلام العادل هو طريق اقرار وتنفيذ الحقوق القومية المشروعة للاكراد ، وان اي اضطهاد قومي مهما كان شكله لابد ان يدفع الى مواصلة النضال بصورة مشروعة للتخلص منه .

ورغم ظروف القتال فان سلطة الثورة لم تغير قناعتها بمشروعية الحقوق القومية للاكراد التي تضمنها بيان ٢٩ حزيران ، لابل تجاوزت عمليا احكام ذلك البيان .

وليس خافيا على احد ان الثورة قد اصدرت ابان تلك الظروف بعض القرارات التي تتعلق بالحقوق القومية للاكراد ، والتي لم يتضمنها بيان ٢٩ حزيران :

- كالاعتراف بالحقوق الثقافية للشعب الكردي
- وانشاء مجلس علمي كردي .
- وتأسيس جامعة السليمانية .
- واستحداث محافظة دهوك .
- واعتبار ٢١ آذار (عيد نوروز) عيدا وطنيا للشعب في عموم القطر العراقي .
- واعلان العفو مرات متعددة عن المشتركين في حوادث الشمال .

ان تلك الاجراءات التي ذكرت على سبيل المثال لا الحصر قد تمت قبل اعلان بيان الحادي عشر من آذار التاريخي . وهي في جوهرها جزء من برنامج سياسي كامل كانت الثورة قد اعدته لحل المسألة الكردية . وما كان بيان ١١ آذار الا التجسيد العملي له .

ولا حاجة ان نكرر القول : ان الخطوط العريضة لهذا البرنامج كانت راسخة في تصور حزبنا قبل تسلمه الحكم ، لذلك لم يؤثر القتال الذي تجدد في الشمال بعد تسلم حزبنا للحكم على ايمانه بوجوب التوصل الى حل سلمي ديمقراطي للمسألة الكردية لان القضايا المبدئية لا تؤثر عليها في نظرنا الاحداث الطارئة .

وقد تبلور — رغم كل ما حدث — اتجاه نحو بدء حوار معكم مرة اخرى ، ذلك لاننا لا ننكر ان اي حل يتجاهلكم كحزب سياسي قد يؤدي الى زرع العقبات امام تطبيق الحقوق القومية للاكراد وامام تحقيق السلم الوطيد ، كما ان بقاء قوة اساسية من الحركة الكردية بعيدة عن المساهمة في اقرار السلام سوف يعرقل مهمة السلام ويشكل ثغرة بارزة في هذه الحلول .

وفي ظل هذه الاوضاع انعقد المؤتمر القومي العاشر لحزبنا من (١ — ١٠) آذار ١٩٧٠ ودرس من جديد المسألة الكردية وقضية المطامح القومية للجماهير الكردية في العراق واطلع نتائج الحوار الذي جرى بين سلطة الثورة وقيادة الحركة الكردية ، واكد ان اعلان الحل السلمي الديمقراطي لهذه المسألة على اساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية بما يحقق افضل شروط التعاون والتآزر بين القوميتين العربية والكردية يجب ان يكون في مقدمة انجازات الحزب .

ومن المعلوم اننا منذ ان دخلنا معكم في بحث جدي للوصول الى حل لهذه المسألة ، لم نجد ان النقاط

التي كان مثار خلاف اساسي بيننا وبينكم تتعلق بالحقوق القومية للاكراد وانما كانت وبشكل اساسي ، تدور حول قضية مستقبل العلاقة بين السلطة وبين جماعة الاستاذين ابراهيم احمد وجلال الطالباني وكذلك مستقبل العلاقة مع رؤساء الفرسان السابقين .

ولا شك انكم تعلمون ان الحوار الذي جرى مع الاخ دارا توفيق ، لم يتضمن من جانبكم مسألة الحكم الذاتي واقتصر على مطاليب مرحلية ، ولكننا وضحنا لكم ان هذه المطاليب ليست كل شيء في نظرنا ، فلقد كان تصورنا يتجاوز منذ البداية هذه المطاليب ، ويؤكد ان الحل الجذري للمسألة الكردية هو الحل الوحيد الذي لا يمكن استبداله بانصاف الحلول وبالهدنات المؤقتة .

وبالنسبة لاثارتكم قضية العلاقة مع الجناح الثاني للحزب الديمقراطي الكردستاني في ذلك الحين فكنا نعتقد ان هذه القضية ثانوية بالاساس ، وما كان تصورنا انها يمكن ان تفوق في اهميتها عندكم مسألة الحل السلمي الديمقراطي للقضية الكردية التي هي قضية الشعب الكردي بمجموعه .

وكنا نرى انه من غير الجائز تحميل المواطنين (سواء في الجناح الثاني لحزبكم او من الفرسان) تبعة عمل تتحمل مسؤوليته جميع الاطراف بما فيها الحكومة . اضافة الى شعورنا بان صيانة السلم تقتضي توفير الاجواء اللازمة لتحقيق الوحدة الوطنية وشمول كافة الفصائل الوطنية عربية او كردية بهذا الحق . كما ان انجاز الحل السلمي الديمقراطي هو لضمان حقوق الجماهير الكردية وليس لفئة منها .

وانسجاما مع سياستنا العامة في تجنب الوقوع في نقاط خلاف معكم ، وافقنا على رأيكم وعرضنا عليكم رغبتنا في اجراء مصالحة وطنية بينكم وبين خصومكم من الاكراد الذين يستحيل ان لا يكونوا الا اكرادا اولا ، ولا يجوز وصمهم بالخيانة الوطنية لمجرد اختلافهم معكم في وجهات النظر ثانيا ، ولان موقفكم من هؤلاء يجب ان ينسجم مع الموقف الذي سيؤدي اليه الحل السلمي نفسه ثالثا .

ولكن مع الاسف لم نتلق ردا ايجابيا ، بل على العكس لم يكن لديكم اي استعداد لسماع اي رأي بهذا الشأن . وما ان مرت فترة وجيزة على اعلان بيان آذار حتى وصلتنا اخبار تفيد بان مصالحة بين السيد البارزاني وخصومه من رؤساء الفرسان قد تحققت ، وان السيد البارزاني قدم لهؤلاء الاموال والسلاح عند زيارتهم له . وبعد فترة قليلة بدأت اتصالاتكم مع الجناح الثاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني لتحقيق المصالحة بينكم وبين قيادته .

ومع رغبتنا الصادقة والمخلصة في تصفية جميع المشاكل والسلبيات والاحقاد الموجودة بينكم وبين خصومكم من الاكراد وغيرهم ، فاننا لم نكن نستطيع تفسير موقفكم في رفض كل المساعي التي بذلت من قبلنا من اجل تحقيق المصالحة بينكم وبين خصومكم ، ومن ثم اقدامكم على تحقيق نفس المهمة الا بانه نوع من المناورة ، تهدف الى اعطاء الحل السلمي ، طابع الانتصار وفرض الحل ، لا طابع الوفاق الوطني الديمقراطي .

تلك كانت الثغرة الاولى التي كشفت سلبية النوايا وتجاهلكم لمواقفنا الايجابية الثابتة في سبيل الحل السلمي للقضية الكردية وتصويره كانه انتصار خاص بكم ، لذلك صرنا نشعر بعدم الاطمئنان الى سلامة نواياكم ، حيث ان المسلك الذي سرتم فيه ما كان يدل على وجوده رغبة حقيقية في اقامة تحالف وطني مخلص ووطيد .

ولعلنا تساءلنا ونتساءل : اذا كان الحل السلمي للقضية الكردية انتصارا وطنيا عاما ، وانتصارا للوضع السياسي الذي يحقق هذا الحل ، فلماذا كان نهجكم يعمل على تجريد الوضع السياسي من علاقاته الايجابية لا سيما مع الاوساط الكردية خارج حزبكم ؟ الا يعني ذلك محاولة لزرع التعقيدات في وجه النظام الذي تقع على عاتقه مهمة انجاز هذا الحل ؟!

وهل من مصلحة الحركة الكردية اشعار الثورة بان المتاعب التي تصنعونها بوجهها هي كالمتاعب التي تلاقيها السلطات السابقة في ظروف الاقتتال ، وكأن السلم والحرب ، والحل الصحيح للقضية الكردية ، والحلول امور متشابهة ، سواء بسواء ؟ ..

وانه لامر يدعو الى الدهشة ان يكون الشخص وطنيا وعميلا تبعا لنوع علاقته بحزبكم وبمعزل عن الثورة والظرف

العام الذى اوجدته لصالح الحركة الكردية، كما انه امر يثير الدهشة ايضا ان تنظروا نظرة غير موضوعية لكل من له علاقة بالسلطة مع انكم جزء من هذه السلطة وتشاركون في مختلف اجهزتها .. ؟
ويجرى ذلك كله حتى بعد بيان ١١ آذار وليس قبله، وبدون تمييز بين السلطة التي تشن ضد الاكراد قهرا قوميا، والسلطة التي تلتزم بامانة بالحقوق القومية للاكراد، وتتحمل مسؤولية تخطي جميع الحواجز والعقبات لتوطيد السلام .

ولكي لاتضيع القضايا الاساسية من خلال عرض القضايا الثانوية، لابد من اعادة عرض الامور مجددا وبصراحة ووضوح راجين أن يتسع وقتكم ايها الاخوة لدراسة ملاحظاتنا بجد واهتمام .

نحن نعتقد باننا متفقون على ان بيان ١١ آذار قد انطوى على مسألتين اساسيتين ترتبط احداهما بالاخرى بشكل وثيق، وهما :

آ — ضمان الحقوق القومية المشروعة للاكراد

ب — ترسيخ وحدة العراق، اى وحدة الشعب والوطن والنظام الدستورى ضمن منطق سيادة القانون ومركزية السلطة هذا المنطق الذى يستحيل بدونه قيام او استمرار وجودها .

ففيما يتعلق بالحقوق التي تضمنها بيان ١١ آذار يمكن تعداد ما انجز منها خلال الفترة التي اعقبت صدور البيان حتى الان :

١ — تعديل الدستور المؤقت بما يؤكد الوجود القومي للاكراد وفقا لبيان آذار .
٢ — اتخاذ الاجراءات القانونية التي تضمن جعل اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الاكراد، كما انها اصبحت لغة التعليم في هذه المناطق .
٣ — مشاركة الاخوة الاكراد في الحكم وفي الوظائف العامة، وفي المجالس التخطيطية .
٤ — تعيين موظفين اكراد في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة من الاكراد او ممن يحسنون اللغة الكردية .
٥ — اصدار نظام جديد لمديرية الدراسة الكردية ضمن احداث تغيير شامل فيها وجعلها قادرة على النهوض بمسؤوليتها .
٦ — تسمية المدارس بالاسماء التاريخية والجغرافية والوطنية الكردية .
٧ — ادخال الكتب الكردية في المكتبات العامة والمدارس .
٨ — تعيين اعداد كبيرة من المعلمين في المدارس التي تدرس باللغة الكردية .
٩ — استحداث مديرية للثقافة الكردية في وزارة الاعلام .
١٠ — تأسيس دار التضامن للطباعة والنشر الكردية .
١١ — اصدار مجلة كردية باسم (بەيان) وجريدة باسم (هاوكارى) من وزارة الاعلام .
١٢ — السماح باصدار الصحف والمجلات الناطقة باللغة الكردية مثل برايەتى، بيرى نوى، شمس كردستان، ئەستيرە .
١٣ — زيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك .
١٤ — اجازة جمعية الثقافة الكردية .
١٥ — تأسيس اتحاد الادباء الاكراد .
١٦ — السماح بتشكيل منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة بالشعب الكردى .
١٧ — اعادة الطلبة الذين فصلوا او اضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف الى مدارسهم ومعاهدهم بغض النظر عن اعمارهم .
١٨ — اعفاء كافة المسجونين (مدنيين وعسكريين) بسبب حوادث الشمال من الاحكام القضائية التي كانت قد صدرت بحقهم من المحاكم المختصة .
١٩ — تعيين المعلمين والمعلمات من خريجي الدورات اللانظامية .

٢٠ ـ اعادة العمال والموظفين والمستخدمين من المدنيين والعسكريين الاكراد الى الخدمة دون التقيد بالملاك، مهما كانت مساهمتهم في اعمال العنف في المنطقة الكردية، بالاضافة الى اصدار قرارات خاصة من السيد رئيس الجمهورية ونائبه تضمنت اعادة عدد كبير من العسكريين والمدنيين الى الخدمة بصورة استثنائية رغم عدم وجود اية علاقة لقضاياهم بحوادث الشمال وذلك استجابة لرغبة حزبكم والسيد البارزاني .

٢١ ـ تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف القتال ومصابي حوادث الشمال المؤسفة، وصرف رواتبهم اعتبارا من مايس ١٩٧١ عند انتهاء المعاملة التقاعدية لكل منهم .

٢٢ ـ اعفاء كافة العسكريين الاكراد الهاربين من الخدمة بسبب حوادث الشمال من الاسلحة والتجهيزات التي كانت بذمتهم .

٢٣ ـ اعفاء كافة الاكراد المشاركين بحوادث الشمال من الخدمة العسكرية الالزامية (اودفع البدل النقدي).

٢٤ ـ تعيين ستة الاف بيشمركه مسرح كحرس حدود في (١٢) فوجا واصدار قانون خاص بهم وبتصنيفهم واعتبارهم جزءا من القوات المسلحة العراقية .

٢٥ ـ تخصيص (٥٠٫٠٠٠) خمسين الف دينار شهريا كمخصصات مقطوعة لـ (٥٠٠٠) خمسة الاف بيشمركه مسرح شهريا على اساس عشرة دنانير لكل منهم شهريا لحين ايجاد الاعمال المناسبة لهم .

٢٦ ـ تخصيص مبلغ يتراوح بين (٣٠ ـ ٥٠) الف دينار شهريا لمقر السيد البارزاني .

٢٧ ـ احتساب مدة الغياب عن العمل في فترة الاقتتال، بالنسبة للعمال لاغراض التقاعد والضمان الاجتماعي بالاضافة الى احتساب فترة مشاركة الموظفين والمستخدمين العسكريين والمدنيين في الحوادث خدمة لاغراض الترفيع والتقاعد والعلاوة .

٢٨ ـ اصدار قرار خاص للفلاحين الاكراد المتخلفين عن تسديد ديون المصرف الزراعي بسبب حوادث الشمال يمكنهم من استئناف نشاطهم الزراعي وذلك بمنحهم سلفا اضافية جديدة دون التقيد بالحد الاعلى لمبالغ التسليف وبحيث تكفي (السلفة الاضافية الجديدة) لتسديد ما بذمتهم وتمكينهم من معاودة نشاطهم الزراعي ثانية .

٢٩ ـ البدء بتطبيق الاصلاح الزراعي في المنطقة الشمالية رغم العراقيل التي توضع امام تنفيذه وانجاز المشاريع الزراعية ومشاريع تربية الحيوانات .

٣٠ ـ تم اعداد الخطة الاقتصادية (الممولة مركزيا وذاتيا) بما يؤمن التطور المتكافيء لانحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية، واذا كان لكم رأي اخر خلاف لذلك فنحن على استعداد لبحث جميع الاقتراحات التي تقدمونها بهذا الصدد .

٣١ ـ تم تشكيل هيئة لاعمار الشمال ووضعت المبالغ اللازمة تحت تصرفها لكي تقوم بانجاز المشاريع الضامنة لتعويض المنطقة الكردية عما اصابها من اضرار خلال السنوات الماضية اضافة للمشروعات المقررة في الخطة الاقتصادية .

٣٢ ـ تم انجاز الكثير من المشاريع اللازمة لتعويض المنطقة عما اصابها من اضرار وتخلف وبخاصة مشاريع السكن والخدمات .

فقد تم انشاء (١٢) الف دار للذين فقدوا بيوتهم بسبب الحوادث المؤسفة، وبناء الكثير من المدارس الابتدائية والثانوية، وانشاء الكثير من المستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات، وتأسيس المراكز الصحية، وحفر الابار الارتوازية، وانشاء الاسواق العصرية، وانشاء مشاريع كثيرة للماء والكهرباء، وانشاء الطرق والجسور، وانشاء خطوط للمواصلات السلكية واللاسلكية وانشاء الكثير من مشاريع السياحة والاصطياف، واخيرا تم اقرار انشاء فندق سياحي كبير في صلاح الدين بكلفة مليون دينار .

٣٣ ـ اما بالنسبة لتصنيع المنطقة الكردية فقد تم انشاء خمسة مراكز لانتاج السجاد اليدوي في اربيل و

كويسنجق وراوندوز ودهوك والعمادية ، كما تم انشاء قسم لانتاج الغزل في اربيل ، وتطوير معمل كبير للالبان في اربيل ، واكمال بداية معمل النجارة في اربيل .

وسينتهي قريبا بناء معمل لانتاج سكر البنجر في السليمانية . وتوسيع معمل سمنت سرجنار ، وكذلك بناء معمل تنقيح التبوغ في السليمانية وانشاء مدجن في اربيل .

كما سيباشر قريبا بانشاء معمل للنسيج الصوفي في اربيل ، وكذلك قسم لانتاج الملابس الكردية في دهوك ، وانشاء معمل كبير للتعليب في حرير ، ومعمل للتعليب ومعجون الطماطة في دهوك ، ومعمل للسكاير المحسنة في اربيل . وستباشر وزارة النفط قريبا انشاء خزانات للوقود في سرجنار لضمان تزويد المنطقة الشمالية ، وبالاخص محافظة السليمانية ، بالانواع المختلفة من الوقود . كما سيعرض على مجلس التخطيط قريبا مشروع تصنيع الرخام في اربيل .

هذا ومن المعلوم ان التوزيع الجغرافي لمشروعات التنمية ، سواء الممولة مركزيا او الممولة ذاتيا تبين بوضوح بان معدل مايصيب الفرد الواحد في المنطقة الشمالية من تلك المشروعات يزيد عن المعدل العام للقطر .

اما بالنسبة للبنود التي تضمنها بيان الحادي عشر من آذار ، ولم يتم تنفيذها لحد الان ، فسنذكرها مع الاسباب التي ادت الى تاخير تنفيذها ، وهي :

١ ـ مساهمة الاكراد في السلطة التشريعية :

اننا نعتبر ان مساهمة الاكراد في السلطة التشريعية حق طبيعي تعمل سلطة الثورة على توفيره باقرب فرصة ، وقد اخبرناكم منذ البداية اننا حريصون على قيام المجلس الوطني باسرع وقت ، ولكنكم تدركون معنا بان هذا المجلس يجب ان يكون مؤسسة للوفاق الوطني وليس للتناقض السلبي ، حتى يساهم مساهمة فعالة في تعبئة الطاقات وحشدها لتعزيز مواقع الثورة وحماية مكاسب الجماهير وتعميقها .

لذلك كان تقديرنا ان قيام المجلس الوطني ينبغي ان يعقب الاتفاق على ميثاق العمل الوطني ، كما ابلغناكم في حينه .

اما بالنسبة لصلاحيات المجلس الوطني ، فاننا لازلنا ملتزمين بما تم الاتفاق عليه في بيان آذار ، واذا كان لكم راي خلاف ذلك فنحن مستعدون لدراسة جميع الاقتراحات التي تقدمونها بهذا الخصوص .

٢ ـ اما بالنسبة لتعيين نائب رئيس الجمهورية ، فان من حقكم ان تختاروا من يمثلكم ، ولكننا في حالة اختيار المسؤولين الاساسيين في الدولة ، لاينبغي ان نوضع في زاوية حرجة ، ونحن قد اقترحنا لاشغال هذا المركز احد اثنين من الشخصيات الكردية المعروفة واحدهم عضو في اللجنة المركزية لحزبكم ، ولكننا لم نلق ردا على ذلك .

ومع ذلك فنحن على استعداد لتنفيذ هذه الفقرة بالتشاور حسبما جاء في بيان اذار .

٣ ـ وبالنسبة لتعيين مدراء الامن في المنطقة الشمالية ، ففي الوقت الذي نؤكد حرصنا على مشاركة اخواننا الاكراد في جميع مؤسسات الدولة ، بما فيها اجهزة الامن ، الا اننا لانستطيع ان نتجاهل الاوضاع الراهنة التي تسود المنطقة الكردية ، وطبيعة علاقات وروابط الحركة الكردية لاتشجع على وضع هذا النص فورا موضع التنفيذ ، وحالما تتوفر ظروف صالحة لانجازه فنحن لانتردد مطلقا في تنفيذه .

٤ ـ وبالنسبة لتعديل قانون المحافظات بما ينسجم مع مضمون بيان آذار ، فنحن مستعدون لاتخاذ الاجراءات الضامنة لتنفيذ هذه الفقرة ، ومستعدون في الوقت نفسه لدراسة كافة الاقتراحات التي تقدمونها بهذا الخصوص .

٥ ـ اما بالنسبة لاجراء الاحصاء في المناطق المختلطة لتحديد المناطق التي تقطنها كثرة كردية فنحن لازلنا على استعداد لوضعه موضع التنفيذ ، ونحن لم نبحث معكم مسالة تاجيل الاحصاء ، الا بعد ان ابلغ السيد مصطفى البارزاني الرفيق مرتضى الحديثي بانكم لستم مستعدون للموافقة على نتائج الاحصاء اذا كانت تشير الى وجود كثرة عربية التي يجري فيها الاحصاء .

ومع ذلك فنحن على استعداد لاجراء الاحصاء عندما تزول العقبات التي تعترض القيام به وعلى اساس اعتبار احصاء ١٩٥٧ هو الاساس الذي يحدد سكن المواطنين في هذه المناطق او عدمه . وايقاف عمليات استيطان المواطنين العرب والاكراد في المناطق المختلطة .

٦ — وبالنسبة لتطبيق الحكم الذاتي ، فبالرغم من ان المدة المحددة لتحقيقه هي اربع سنوات ، او بعد تحقيق الوحدة بين العراق واي قطر عربي اخر ، فنحن نعتبر ان تنفيذه باسرع وقت ممكن يشكل تسجيلا لارادة حزبنا وتنفيذا لقرار هام من قرارات المؤتمر العاشر لحزبنا .

كما يعبر عن ايمان حزبنا بالمساواة القومية وبحرصه على الاخوة العربية الكردية ، وعلى الوحدة الوطنية لذلك فنحن في الوقت الذي نعمل فيه على توفير كل المستلزمات اللازمة لانجازه ، نؤكد ان تطبيق الحكم الذاتي بالنسبة الى الثورة هي مسألة مبدأ وقناعة واستراتيجية وهي تتعلق بموقفكم بمقدار ما تعجل بهذه المواقف او تؤخر في تطبيقه .

فمما لا شك فيه انكم حينما تكونون الجهة الاساسية في تحمل مسؤولية الحكم الذاتي ، فلابد ان تكونوا مطالبين بتنفيذ جميع الالتزامات التي تساعد على دفع الامور بايجابية نحو قيامه في اسرع وقت ممكن .

ايها الاخوة

اننا اذ نذكركم بما انجز من بنود بيان آذار وما لم ينجز لا ننسى موقفكم غير المشجع والظروف التي اشرنا اليها والتباسات العلاقة بين حزبكم وبين حزبنا وسلطة الثورة . حيث لو سادت علاقات بمستوى مضامين بيان ١١ اذار لامكن انجاز بنود البيان بكاملها .

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية «التمسك بوحدة العراق» اي التمسك بوحدة الشعب ، وحدة الوطن ، وحدة النظام الدستوري ، فاننا لا نجانب الحقيقة اذا قلنا انكم لم تخطوا خطوة واحدة على هذا الطريق .

ولعل في مقدمة المسائل التي كانت وما تزال تشكل خرقا فاضحا لابسط مقومات الوحدة الوطنية ووحدة السيادة للدولة العراقية ، هي مسألة العلاقات الخارجية التي تربط حزبكم بالرجعية الحاكمة في ايران . واذا كانت قيادة حزبكم قد بررت لنفسها في الماضي اقامة علاقات مع الحكومة الايرانية الرجعية فانه لا يمكن ان يكون مقبولا بحال من الاحوال استمرار هذه العلاقة بعد بيان ١١ آذار . علما بان مثل هذه العلاقة لا يمكن ان تحصل بسبب حاجات النضال القومي الكردي ، بل هي اساءة له .

ومع ذلك فكان اقل ما يفترض تحقيقه هو ان تقطع نهائيا هذه العلاقات بعد اعلان السلام ، وتقدم مسيرة الثورة في مراحل تنفيذ بيان ١١ آذار ، لا سيما وان الرجعية الايرانية كانت اول من تامر على الثورة وعلى الجماهير الكردية في نفس الوقت ، لكي تحول دون السلام وتقطع الطريق على بيان ١١ آذار قبل ان يولد .

ويمكن تحداد بعض مظاهر العلاقة هذه بما يلي :

١ — تدفق الاسلحة الايرانية بكميات كبيرة الى المنطقة الشمالية لا سيما في فترة ازدياد حدة الصراع بين الثورة وبين الحكومة الايرانية الرجعية .

٢ — وصول الاسلحة الثقيلة والخفيفة الى قواتكم عن طريق ايران ، مع وصول جهاز اذاعة جديدة .

٣ — تدريب الكثير من افراد (البيشمركه) على مختلف الاسلحة في ايران وبخاصة الاسلحة الثقيلة .

٤ — ارسال بعض الطلبة الاكراد من منتسبي حزبكم الى الكليات العسكرية الايرانية .

٥ — قيام بعض العناصر المعروفة لكم بارتباطها بايران والتي تحتل بعض المواقع عندكم بنقل المعلومات العسكرية التي تخص الجيش العراقي .

٦ — الوقوف الى جانب القوات المسلحة الايرانية في بعض حالات الصدام على الحدود ، ووصل الامر الى حد تمكين بعض القوات المسلحة الايرانية من احتلال جزء من الاراضي العراقية في منطقة خانقين .

٧ — قيام عدد من عناصركم الحزبية والمسلحة المعروفة باستقبال عناصر من المخابرات الايرانية ضمن الاراضي العراقية وايوائها ومصاحبتها اثناء وجودها داخل الاراضي العراقية .

٨ — دخول البضائع الايرانية والاسرائيلية المهربة الى المنطقة الشمالية بحيث اصبح النفوذ الاقتصادي لايران كبير جدا .

٩ — ترويج العملة العراقية المزورة والتي تطبعها المخابرات الايرانية بقصد تحطيم النقد العراقي ..

١٠ — ارسال المرضى وخاصة المسؤولين في حزبكم الى ايران للعلاج في المستشفيات الايرانية .

١١ — تسهيل سفر بعض المواطنين الى الخارج عن طريق ايران خلافا لقرار مجلس قيادة الثورة بمنع السفر بعد قرار التأميم التاريخي .

١٢ — ازدياد نفوذ المخابرات الايرانية على جميع المنطقة الواقعة تحت نفوذ الحركة الكردية ، وبالشكل الذي جعلها تقوم باعمال اختطاف وقتل عناصر من ابناء الشعب واخرى من القوات المسلحة .

١٣ — دخول الاجانب الى المنطقة الكردية عن طريق ايران .

١٤ — تسليم الوطنيين الايرانيين الهاربين من الحكم الرجعي الايراني الى حكومة الشاه وسجن وقتل القسم الاخر منهم .

١٥ — الزيارات المتبادلة بين بعض عناصر قيادة حزبكم وبين المسؤولين الايرانيين .

وربما يدعي البعض ان هذا الموقف جاء بعد تدهور العلاقات ولكننا نستطيع التأكيد بان موقفكم كان ومازال قائما حتى في اكثر الظروف ايجابية .

اما فيما يتعلق بالممارسات اللاشرعية التي تشكل انتهاكا لاي التزام باحلال سلطة الدولة محل اية سلطة اخرى وتجاوزا صارخا على مهامها ، يمكن ايجازها بما يلي :

١ — عدم تسليم المخافر العراقية الكائنة على الحدود الايرانية لقوات الجيش للقيام بحماية الحدود ومراقبتها .

٢ — عدم السطح للقوات المسلحة بالتدريب والتمركز في اماكن معينة من وطننا وتحريم المرور من مناطق اخرى ، حتى لاي من العاملين في اجهزة الدولة .

٣ — منع موظفي الدولة من اداء واجباتهم في المناطق الخاضعة لنفوذ الحركة الكردية ، مثل موظفي الاصلاح الزراعي والمالية وحتى الفرق الصحية التي تهدف الى وقاية ومعالجة الاكراد .

٤ — اعتقال المواطنين وسجنهم وحتى " اعدامهم " .

٥ — اقامة السجون .

٦ — فرض الضرائب .

وباختصار توجد احصائية تقريبية تبين عدد الجرائم المرتكبة من قبل منتسبي حزبكم : جرائم القتل (٣٧٩) حادثة . جرائم الخطف (٢١٩) حادثة .. ضحيتها (٥٦٦) شخصا منهم (٤٩٩) مواطن مدني و(٤٧) عسكريا وموظفا حكوميا و (٢٠) مناضلا ايرانيا . وعدد حوادث الاعتداء (٤١٩) . وعدد حوادث الاغتصاب (١٥٧) . وعدد حوادث السلب (٢٩) . اضافة الى حوادث التخريب المشار اليها سابقا (١١ حادثة تخريب في السكك والقطارات ، ٦ حوادث تخريب في منشئات الكهرباء ، ٣٥ حوادث تخريب في القناطر والجسور والطرق ، ٢٥ حادثة تخريب مختلفة .....) .

وفيما يتعلق بامن الثورة وسلامتها يمكن ذكر القضايا التي لا تدل على حرص حزبكم على توطيده وتعزيزه ، ان لم يكن العكس هو الصحيح ، ومنها :

١ — ايواء العناصر والفئات المعادية للثورة وتزويدها بالمال والسلاح وتكليفها بالمهام التي تعرض امن الدولة وسلامتها للخطر ، سواء اكانت هذه العناصر والفئات من العرب او الاكراد ، من العراقيين او غيرهم .

٢ — اقامة الصلات مع بعض الاقطار المجاورة ، عربية او اجنبية ، للتآمر على الثورة واقامة العلاقة مع القوى التي تمارس نشاطا تآمريا ضد الثورة من خارج الحدود مع العلم ان هذا النشاط تقوم به ابرز العناصر في المكتب السياسي واللجنة المركزية لحزبكم .

٣ — الاستمرار في توزيع الاسلحة الخفيفة والقنابل والالغام على منتسبي حزبكم وعلى مؤيديه .
٤ — فتح معسكرات للتدريب على الاسلحة الثقيلة في الوقت الذي تم الاتفاق على تسليم الاسلحة الثقيلة التي كانت تستحمل قبل بيان ١١ آذار .
٥ — تشكيل افواج جديدة من البيشمركه .
٦ — دعوة العسكريين للهروب من وحداتهم النظامية عند حصول اية ظاهرة سلبية ، مما بدء يؤثر على الظبط العسكري ، وجعل العسكريين الاكراد يشعرون بانهم في مأمن من عقوبات عند ارتكابهم المخالفات وخرقهم الظبط العسكري ، وتشجيعهم على كتابة التقارير عن نشاطات الجيش وخططه واسلحته وماترتب على ذلك من تسريب هذه المعلومات الخطيرة الى جهات اجنبية معادية .
٧ — محاولة نسف انابيب النفط في فترة انذار الشركات في شهر ايار ١٩٧٢ .
٨ — محاولة نسف بعض القواعد الجوية .
٩ — نسف خطوط السكك الحديدية .
١٠ — افتعال المشاكل واثارة الفتن والاضطرابات (حوادث خانقين ، حوادث بحشيقة ، حوادث سنجار ...)
١١ — الاعتداء على حياة المسؤولين الاداريين .
١٢ — الاعتداء على اجهزة الامن والاستخبارات .

وفيما يتعلق بامن المواطنين وحياتهم يمكن ان نسجل مايلي :
١ — خطف المواطنين الذين يشك حزبكم بانهم يتعاطفون مع سلطة الثورة وتعذيبهم وقتلهم .
٢ — انتهاك افراد البيشمركه وبعض الاغوات لاعراض المواطنين الاكراد بشكل واسع في المناطق التي يسيطرون عليها .
٣ — حرق القرى الكردية المعروفة بموالات سكانها للسلطة ، وضرب المواطنين في هذه القرى بالمدافع ، انطلاقا من النهج الراهن لحزبكم والقائم على الانتقام واذلال المعارضين والاستجابة لنوازع الحقد .
٤ — تشريد المواطنين الاكراد من قراهم .
٥ — القاء المتفجرات والقنابل على بيوت بعض العناصر الكردية التي لاتأتمر باوامركم .
٦ — تهديد المواطنين الذين تشتبهون بتأييدهم للسلطة .
٧ — عسكرة البيشمركه الذين من المفروض انهم قد سرحوا في الكثير من القرى الكردية وعيشهم عالة على مواطنيها وفرضهم الاتاوات عليهم .

وفيما لوتناولنا موضوع وحدة الاتجاه لمسيرة سلطة الدولة ، نستطيع التأكيد ان المنطقة الشمالية تسير وفق منطق بعيد عن روح الثورة ونهجها . ويمكن توضيح ذلك بالادلة التالية :
١ — عدم خضوع الكثير من الاداريين الاكراد من منتسبي حزبكم ، للسلطة المركزية .
٢ — عدم التزام حرس الحدود بواجباته ومهماته ، وعدم الانصياع للاوامر الادارية الصادرة من الجهات المسؤولة واستخدامكم لهم في المعارك والخصومات العشائرية وجمع الاتاوات والاعتداء على المواطنين .
٣ — وضع العقبات في طريق تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي ، الامر الذي تؤكده الادلة التالية :
آ — التصدي المقصود لعمليات الاصلاح الزراعي من قبل حزبكم والبيشمركه المسرحين ، حتى ان بعض المناطق في السليمانية على الحدود الايرانية لم تستطع دوائر الاصلاح الزراعي تنفيذ احكام القانون فيها .
ب — جباية الضريبة الزراعية تحت عنوان جباية الزكاة من المزارعين والفلاحين العرب والاكراد في المنطقة الشمالية بواسطة البيشمركه ومنع دوائر الدولة من تحصيل هذه الضريبة باستمرار .
ج — التصدي باستمرار للجان الاستيلاء والتوزيع وفرق المسح في المنطقة .

د ـ اختطاف بعض منتسبي الاصلاح الزراعي واجراء التحقيق معهم بغية ارهابهم من اجل تمرير الامور التي تريدونها اثناء التطبيق .

هـ ـ عدم مساعدة لجان البحث والتوزيع في معرفة هويات الفلاحين المراد توزيع الاراضي عليهم بهدف وضع العراقيل امام لجان التوزيع وخاصة في محافظة دهوك .

و ـ ومع ذلك كله تدعو جريدة التاخي وتطالب بانجاز الاصلاح الزراعي .

٤ ـ وضع العقبات في طريق تنفيذ الحقوق الثقافية للاقليات القومية .

اما على صعيد السياسة العامة للحزب الديمقراطي الكردستاني ففي الوقت الذي يشارك حزبكم في الحكم فانه يمارس دور الاحزاب المعارضة . وذلك واضح من الامثلة التالية :

١ ـ اصدار البيانات والتعليمات التي تتضمن الكثير من المغالطات والاخبار غير الصحيحة حول سلطة الثورة .

٢ ـ اصدار التعليمات الداخلية التي توحي بالتحفظ من المعاهدة العراقية السوفيتية .

٣ ـ عدم ارسال برقية من قبل السيد البارزاني والمكتب السياسي بتأييد تأميم النفط .

٤ ـ اثارة بعض المسائل التي تدلل على نهج انعزالي كالحديث عن حصة (الشمال) من النفط المؤمم ، في جريدة التاخي .

٥ ـ الموقف السلبي من الجبهة الوطنية التقدمية وقضية الاتفاق على ميثاق العمل الوطني .

٦ ـ تجاهل الاعتداءات الايرانية المتكررة على الحدود وعدم استنكارها حتى في جريدة تكم التاخي .

٧ ـ طرح القضايا المطلبية والامور الذي تظهر حزبكم في موقف المعارض في الظروف الدقيقة والحرجة التي يتعرض فيها البلد الى مخاطر استعمارية رجعية . وجريدة التاخي زاخرة بالامثلة على ذلك .

اما في مجال الحرص على الثورة ، فنحن نؤكد ان الحزب الديمقراطي الكردستاني اخذ يتعامل مع الثورة وكانه حزب هدفه كسب المؤيدين باي شكل حتى وان كان ذلك بطريقة غير مشروعة وعلى حساب الثورة ، والادلة على ذلك هي :

١ ـ تقديم اسماء كثير من السجناء الاكراد المحكومين بجرائم عادية باعتبارهم مشمولين بحوادث الشمال .

٢ ـ تقديم اسماء ما يقدر ب (١٢٠) الف مواطن باعتبارهم من البيشمركه المسرحين وذلك لاعفائهم من الخدمة العسكرية بالاضافة الى ان اغلبهم ممن ثبت عدم وجود علاقة لهم بالبيشمركه علما بان عددا كبيرا منهم من العرب .

٣ ـ تحويل عمل اعضاء الحزبية لحزبكم من مهام التوعية والتثقيف السياسي للجماهير الى التدخل بمهام الحكم اليومية للمواطنين بشكل غير منسجم مع الاصول المتعارف عليها في العلاقة بين اية دولة ومواطنيها .

٤ ـ تقديم اسماء كثيرين على انهم شهداء ليصار الى منح عوائلهم رواتب تقاعدية بدون حق .

٥ ـ تبني قضايا الاكراد الموالين لكم سواء اكانت حقا ام باطلا .

اما من زاوية الحرص على تنفيذ بيان آذار فيمكن ان نذكر ما يلـــــي :

١ ـ عدم تسليم الاسلحة التي تم الاتفاق عليها فقد سلمت وجبة واحدة من اسلحة مستهلكة بالاساس ، لم تكن تستعمل من قبلكم اثناء الحوادث المؤسفة .

٢ ـ عدم تمكين النازحين بسبب حوادث الشمال من العودة الى ديارهم ، بل على العكس فقد تم تهجير الوف من المواطنين بعد بيان آذار ، ولازالت الوف العوائل الكردية دون مأوى بسبب سياسة الاضطهاد التي يمارسها حزبكم ضد العناصر غير الراغبة في الامتثال لاوامركم .

٣ ـ عدم تعاونكم مع اللجان والهيئات التحقيقية التي شكلت للتحقيق فيما اوردتموه من معلومات عن محاولات لاغتيال السيد البارزاني ، بل وصل الامر الى حد وضع العراقيل امامها لافشال مهمتها .

٤ ـ تمكين الاقطاعيين من السيطرة على اراضي ومزارع الفلاحين في بعض المناطق التي يقطنها الاكراد .

وعن حرصكم على الاخوة العربية الكردية وتعزيز الوحدة الكفاحية بين العرب والاكراد يمكن تسجيل مايلي :

١ـ السياسة الانعزالية التي يمارسها حزبكم في التثقيف الجماهيري ، سواء اكان ذلك التثقيف جاريا على صفحات النشرات الداخلية ، اوفي مجلة حزبكم الداخلية (الكادر) او في المجلات والصحف الجماهيرية كشمس كردستان وبرايەتي .

٢ـ انتهاج سياسة التمييز بين الموطفين الاكراد والعرب في المنطقة الشمالية ، ومحاولة اثارة المشاكل بوجه الموطفين العرب العاملين في هذه المنطقة .

٣ـ اثارة الاتهامات الباطلة حول تعريب بعض المناطق المختلطة ، واتخاذها ستارا لتكريد هذه المناطق وكذلك المناطق التي يقطنها العرب .

الموقف السلبي صريح من الثورة على الصعيد الخارجي اذلم يعرف لاجهزة حزبكم في الخارج موقف على الاطلاق الا وكان الى جانب أعداء الثورة ومعارضيها وليس ادل على ذلك من حملات التشهير والافتراء الذى تشنها جمعيات الطلبة الاكراد في الخارج والتي لها علاقات وثيقة بحزبكم وبالاحرى توجه بشكل اساسي من قبل منظمات حزبكم في الخارج ، هذا فضلا عن الاحراجات التي سببها حزبكم للحكومة العراقية امام الدول الاخرى من جراء اقدامه على اعتقال مواطنين يحملون جنسيات اخرى ، بل واقدامه على "اعدامهم" ايضا في بعض الحالات .

اما من مفهومكم للحكم الذاتي فيكفي ان نذكر المشاكل والعراقيل التي تثار امام الجيش العراقي عند قيامه بالتدريب والمناورات في المنطقة الشمالية .

فاذا كان هذا هو الوضع في المرحلة الحاضرة ، فكيف سيكون ياترى شكل الحكم الذاتي الذى يريده حزبكم ؟

وامام هذه القضايا الكثيرة التي تثار في هذه الرسالة فقد تقولون ان حزب البعث العربي الاشتراكي يحاول تبرئة نفسه من مسؤولية المساهمة في تدهور الاوضاع ، او على الاقل لم يحاول التذكير بقسطه من المسؤولية في تردى هذه الاوضاع .

ونحن في الوقت الذى نذكر هذه القضايا لاندعي اننا لم نقع في اخطاء ، ولانريد من ذلك ان تكون القضايا لاثارة المباراة بيننا وبينكم حول اى جهة تتحمل مسؤولية اكثر ، ولكننا نريد ان يكون كل شيء واضحا اكثر من اى يوم مضى من اجل ان تتبلور قناعة مشتركة حول حجم المشاكل التي نعاني منها والتي يتوقف على حلها استقرار الحل السلمي وتحقق اغراضه الوطنية .

ايها الاخوة

نحن ندرك تماما ان القوى التي تضررت بالسلام ستبذل كل الجهود التي تمكنها من نسف بيان آذار ، وان القوى الشوفينية والانعزالية لم تحجم عن اتباع اية وسيلة من اجل تجديد القتال . ونحن لاننكر ان في اجهزة الدولة عناصر ليست على مستوى بيان اذار التاريخي وليست على مستوى استيعاب الحقوق القومية للاكراد ، وان البعض منها ربما وجد في تصرفاتكم التي اشرنا اليها ما دفعه الى ان يمارس اعمالا مشابهه للرد على تلك التصرفات والاعمال اللامشروعة .

ولقد اخبرناكم منذ الساعات الاولى لاعلان بيان آذار ، بان الوصول الى السلام امر يسير ولكن المحافظة عليه قضية كبيرة تحتاج الى عقول كبيرة ونفوس كبيرة بمستوى هذا الحدث . وان هذا البيان هو امانة ومسؤولية في اعناق جميع الذين يحرصون على وحدة العراق وضمان مستقبله وحقوق شعبه .

نحن لاننكر وقوع بعض اجهزة الحزب والدولة في بعض الاخطاء وقد عملنا على معالجة الكثير منها في حينه ومازلنا نعمل من اجل معالجة كل خطاء نقع فيه .

وكنا نعرف ان وقوع الاخطاء امر محتمل ، ذلك ان سنوات عديدة من القتال لابد ان تترك اثارا سلبية على العلاقات التي تربط بين الحركة الكردية وبين الاجهزة التي تتحمل مسؤولية التنفيذ ، كما ان الاجهزة التي تتحمل مسؤولية التنفيذ كما تعلمون لم تكن اساسا مكونة لتنفيذ برامج الثورة ومشاريعها وانما تشكلت

بالاساس ومنذ السابق لتنفيذ برامج وسياسات جاءت الثورة اصلا من اجل ازاحتها .

ومن الطبيعي ان تقع الحركة الكردية في اخطاء قد تكون كثيرة ، وليس هناك خشية من وقوع هذه الاخطاء عندما تتوفر الرغبة المخلصة في تصفيتها ، وتتخذ الاجراءات اللازمة لمحاسبة المخطئين ومعاقبتهم .

ولكن من غير الطبيعي ان تزداد الاخطاء ، ولا يجد المخطئين من يردعهم بل تبرر اعمالهم . ونحن لا يمكن ان نفهم اسباب تصاعد الخط البياني للاخطاء ، وعدم محاسبة المخطئين بل تشجيعهم على لرتكاب المزيد من الاخطاء وتوفير الحماية لهم ولا نرى في ذلك الا دليلا على عدم الحرص على صيانة السلام والوحدة الوطنية .

ومن البديهي ان تجر الاخطاء التي ترتكبها الحركة الكردية الى اخطاء مقابلة ، واذا كنا لا نعتقد بصواب مقابلة الخطاء بالخطاء ، فان الواقع يشير الى ان كثيرا من الاخطاء التي وقعت فيها بعض اجهزة الدولة كانت رد فعل لاخطاء الحركة الكردية . ولقد ادى تكرار الاخطاء من قبلكم وتراكمها ، الى عدم امكانية التفريق بين العناصر التي تندفع بردود الفعل وبين العناصر التي تخرب عن عمد ، فضلا عما ولده ذلك من احراجات لنا ، جعلت مهمتنا في تصحيح الاخطاء وقمع عمليات التخريب مهمة شاقة وصعبة ، لان مثل هذه المهمة ليس من السهل ادائها كما ينبغي ، في جو عام وواسع من الاساءات والاخطاء التي ترتكب ضد اجهزة الدولة ، وضد المواطنين .

ولعل من المفيد ان نشير هنا الى ان القضية الكردية كانت تحظي بعطف كبير في اوساط حزبنا ، كما كانت تحظي بعطف كبير ايضا بين الجماهير العربية ، وقد لمستم بانفسكم المشاعر التي يحملها الحرب وفي طليعتهم حزب البعث العربي الاشتراكي تجاه مسالة الحقوق القومية للاكراد وكذلك مسألة احلال السلم في شمال الوطن ، وليس غريبا هذا الموقف ، ولكن الغريب ان لا يكون الموقف مثل هذا .

ان الروابط التاريخية التي تربط شعبنا بعربه وكرده والاخوة الكفاحية التي جسدت علاقاتهما هي التي جعلت العرب والاكراد يشعرون بوحدة المصير وبالفرح بكل نصر يتحقق لكل منهما وكليهما .

ويدفع حرصنا على الاخوة العربية الكردية ، وعلى مستقبل العلاقات معكم لابد ان نكون صريحين معكم ، وان نبين لكم ان سلامة التحالف معكم قد اصبحت موضع تساؤل في اوساط حزبنا ، واذا كان هذا الموقف لا يؤثر بحال من الاحوال على ايماننا بالحقوق القومية للاكراد ضمن الوحدة الوطنية فانه قد يدفع الى اجراء مراجعة للتفريق بين الحركة الكردية وبين حزبكم وكذلك التمييز بين حزبكم وبين المسألة القومية الكردية .

ولا نخفي عليكم ان تصرفاتكم واخطاءكم تثير البلبلة والقلق في نفوس المواطنين ، كما تشكل مرتعا خصبا للاتجاهات والاراء الشوفينية .

ولعله لم يعد مجهولا لديكم الموقف السلبي المتصاعد لدى الجماهير الكردية ازاء حزبكم ، هذا الموقف الذي لا تقوى سيطرة اجهزتكم المسلحة على اخفاءه ، اذ ان القلق بدء يسيطر على هذه الجماهير منذ الاشهر الاولى لبيان اذار بسبب تزايد التجاوزات والانتهاكات من قبل اجهزة حزبكم ضد حقوق الاكراد وحرياتهم .

اضافة الى المخاطر التي بدء يشعر بها المواطنون الاكراد نتيجة تصاعد علاقاتكم مع الحكم الرجعي الايراني رغم ممارسته شتى صنوف الاضطهاد ضد اكراد ايران ، والذي يخطط لتجديد القتال وتخريب المكاسب التي حصل عليها اكراد العراق في ظل بيان ١١ اذار . وان عزلتكم عن الجماهير الكردية تلحق ضررا بموقع الثورة لدى هذه الجماهير لكونكم من حلفاء الثورة ولا مفر من تاكيد بديهية واضحة تماما وهي ان بيان ١١ اذار ليس حصيلة نضال الحزب الديمقراطي الكردستاني وحده وليس حصيلة نضال الاكراد وحدهم ، وانما هو حصيلة النضال المشترك للعرب والاكراد ، وحصيلة نضال كل القوى الخيرة التي تؤمن بالحقوق المشروعة للاكراد وباهمية الاخوة العربية الكردية وانه ليس في مصلحة الحركة التحررية الكردية كما نعتقد ان تفقد حليفها النضالي — الشعب العربي — كما ليس في مصلحة الحزب الديمقراطي الكردستاني ان يفقد حلفائه من الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ، من خلال العلاقات السياسية لحزبكم مع الحكومة الايرانية الرجعية ، التي لا يمكن ان تكون بحال من الاحوال لمصلحة الوطن ، او لمصلحة النضال القومي

الكردي التحرري نفسه .

كما نعتقد ان قيادة الحركة الكردية ترتكب خطاءً كبيرا جدا اذا اعتقدت ان حل القضية الكردية ياتي من خلال اضعاف حزب البعث العربي الاشتراكي وسلطة الثورة ، لانها في مثل هذا الاعتقاد لاتحصد غير الوبال . لان سلطة الثورة لاتستطيع ان تؤثر عليها مثل هذه الامور .

ومع ذلك يمكن السؤال : ماهي ياترى المكاسب التي تحققها الحركة الكردية عندما تعمل على اضعاف سلطة وطنية تقدمية في البلاد اذا كانت هذه الحركة تنتهج فعلا خط تحقيق الحقوق القومية للشعب الكردي في اطار وحدة الوطن ؟ واية سلطة غير سلطة الثورة يمكن ان تلبي هذه الحقوق ؟ .

واذا كان هناك من يفكر بين الصفوف الحركة الكردية ، بان بوسعه ان يفرض شكلا معينا من السلطة على البر فلاشك انه على خطاء ، وعلى العناصر الخيرة الواعية في الحركة الكردية ان تلجم مثل هذه الاتجاهات وان تمنع هذا النوع من اللعب بالنار لانه ليس في مصلحة السلام ان يتمادى او يطلق له العنان .

وحرصا على وحدة هذا الشعب وحماية للمنجزات القومية والديمقراطية التي تحققت لشعبنا بجهده واكراده ، ندعو الحزب الديمقراطي الكردستاني لمراجعة مواقفه الخاطئة ، وبدء علاقات جديدة تعبر عن الحرص الكامل على وحدة المصير ، ووحدة الكفاح المشترك ووحدة الشعب والوطن والتي لن نفرط بها مهما غلا الثمن .

اننا في الوقت الذي نستعرض حصيلة التجربة الماضية ، لانهدف من تعداد الاخطاء سوى التوصل الى الطريق الصائب .

ونحن اذ نذكر هذه الامور لانستهدف تقديم المواعظ والارشادات وانما نطرح وجهة نظر صادرة عن قناعات مخلصة ، نعتقد انها صالحة لان تكون اساسا لتصفية الاجواء السلبية بما يطمئن مشاعر الجماهير التي تشعر بالقلق على علاقات الاخوة بين العرب والاكراد ، ومستقبل العلاقة بين البعث والديمقراطي الكردستاني لذلك نرى ان بدء علاقات جديدة كالتي نشأت بعد بيان اذار تتوقف على الشروط التالية :

١ — ان المعنى الحقيقي لبيان الحادي عشر من اذار ، وللسلام الذي يفترض ان ينبثق عنه ويتوطد ، هو سيادة حكم القانون ، ومؤسسات الدولة الدستورية والقانونية . وانه مالم يتحقق تفهم اكيد مشترك بين حزبينا ، على باحترام القانون ومنع التجاوز عليه ، والتاكيد على ان ممارسة السلطة باي شكل من اشكالها لاتجوز الا من قبل المؤسسات الدستورية والقانونية والمخولة بذلك . فان قضية السلام تبقى مهددة مالم يراجع بحزم اي خروج او تجاوز على هذه المبادئ .

٢ — ان علاقتكم مع حزبنا وسلطة الثورة يجب ان تحكمها المصالح الاساسية للثورة وقواها ، ولا يمكن ان تتم على حساب اضعاف الروابط مع اية قوة تقدمية او فئة (او عنصر) تدعم الثورة في المنطقة الشمالية ، ذلك لان الثورة لاتوافق على تقليص التزامها ازاء الجماهير الكردية واختزاله بصورة علاقة احادية الجانب مع حزبكم فقط . لان حزبكم وكل الاحزاب في العالم بما فيها حزبنا في احسن الاحوال لايمكن ان يكون بديلا عن الشعب ، وان كان بامكانه ان يكون طليعة له بالتجربة .

٣ — التزام حزبكم بقطع روابطه مع الرجعية الايرانية الحاكمة وغلق الحدود وتسليم مخافر الحدود الى الجيش اذ لايمكن باي حال من الاحوال استمرار العلاقة معكم على اساس التضامن والعمل المشترك في الوقت الذي تعقدون فيه علاقات على كل الاصعدة وعلى نطاق واسع مع دولة اجنبية . يضاف الى ذلك الموقف العدواني التي تتخذه هذه الدولة من العراق والامة العربية ومن الشعب الكردي القاطن فيها .

٤ — التزام حزبكم بعدم محاربة العناصر الوطنية الايرانية ، وعدم تسليم اللاجئين منهم الى سلطات الشاه وفيما لو سلمتم من قبل جماهيرنا العربية والكردية ، عن السبب الكامن وراء تفضيلكم سلطات الشاه على العناصر الوطنية الايرانية ، ترى ماذا يكون الجواب بالنسبة لحزبكم الذي يعتبر نفسه معاديا للاستعمار والرجعية ؟ .

٥ــ التزام حزبكم بالتخلي عن العناصر الرجعية والمشبوهه المعادية للثورة وتجنب ازدواجية العلاقة : مع الثورة بشكل ومع اعدائها بشكل اخر . مع الثورة بوزارة ومسؤولين من حزبكم ، ومع اعداء الثورة بمساعدات تنشط التآمر ، وكذلك تجنب " التكتك" وتغيير العلاقات السياسية على حساب المصالح الستراتيجية للثورة والجماهير .

٦ــ ادانة الاغتيالات السياسية ، واعتبار كافة الجرائم التي تؤدي الى تصديع السلام من الجرائم غير الاعتيادية التي لاتنحصر في الحدود الضيقة للجريمة ، بل انها من الجرائم التي تعرض امن الدولة وسلامتها للخطر .

٧ــ ادانة ومحاربة جميع الاعمال والاساليب التي تعطي التبرير لنشاط العناصر الشوفينية والانعزالية باثارتها الشغب والفتن .

٨ــ التخلي عن المساعي الهادفة لكسب الرجعيين وفرض سلطانهم على الجماهير والاستناد في العلاقات على مبادئ النضال الديمقراطي الثوري .

٩ــ ابعاد رؤساء العشائر الكردية ، من الذين يشكلون خطرا على السلم في المنطقة الشمالية الى بغداد اوالى اى مدينة يقع عليها الاختيار ، واذا لم يحظ هذا الاقتراح بموافقتكم ، فنرى ضرورة توفير الظروف التي تمكن الجميع من العيش في اماكنهم ومحاسبة اى شخص يخرج على القانون والانظمة ويحاول اثارة المشاكل والفتن .

١٠ــ التزام حزبكم بعدم التصدى للقوات المسلحة اثناء قيامها بواجباتها ، وعدم التصدى لاجهزة الامن والاستخبارات العاملة في المنطقة الشمالية ، لان مثل هذه الاعمال تنطلق من عقلية الانعزال عن السلطة والاقتتال معها ولاتنسجم مع روح بيان آذار .. وما من دولة في العالم ترضى بان تعامل اجهزتها المركزية بمثل هذه العقلية او توافق على التجاوزات ضد اجهزتها مهما كان السبب .

١١ــ التزام حزبكم بعدم الاعتداء على العناصر المؤيدة للثورة ، وعدم خطف وتعذيب وقتل المواطنين ، والغاء جميع السجون التي يمتلكها حزبكم . ان الصلاحيات التي يمنحها حزبكم لنفسه هي صلاحيات غير طبيعية تماما وتتم بمعزل عن اصول الدولة وضوابط العلاقات والتعهدات المشتركة وهذا ما يجب اعادة النظر فيه جذريا .

١٢ــ اقرار حزبكم بان حل القضية الكردية معه لايعني احتكاره لاجهزة الدولة في المنطقة الشمالية ولااحتكاره التمثيل في الاجهزة الرئيسية للدولة لان الشعب الكردى والحركة الكردية وكما قلنا اكبر واكثر شمولا من حزبكم .

١٣ــ ان تكون السياسة العملية لحزبكم متحركة باتجاه تعزيز السلم والتآخي القومي وضمان الوحدة الوطنية والكفاحية ، ولايمكن ان تظل هذه السياسة مبنية على خصوصية المصالح بالنسبة للحزب الديمقراطي الكردستاني ذاته بمعزل عن مصالح البلد الاساسية ، اوبتحويل المصالح الاساسية للبلد الى الدرجة الثانية .

ان حزبكم يبدو في كثير من تصرفاته وكأنه غير منتبه الى ضرورات التآخي القومي وضرورات الحفاظ على المكاسب القومية ، علما بان الحكم الذاتي خاضع للتحريف والتحليل ، وهو موجود كتجربة قائمة في بلدان عديدة من العالم لاسيما البلدان الاشتراكية ، بمعنى ان الحكم الذاتي خاضع للتنهيج ، ولايجوز ان يعبر عن نفسه بلغة الاستحواذ والعداء ونسف المواقف الايجابية .

١٤ــ التزام كافة الاداريين المحسوبين على حركة حزبكم بتطبيق القوانين والانظمة وخلق الشروط الضامنة لوحدة السيادة الوطنية ، بحيث تكون السيادة الوطنية محط الاهتمام الرئيسي ، وتاتي في الدرجة الاولى نظريا وعمليا . واذ تتفق سلطة الثورة مع الحركة الكردية في الحقوق القومية للاكراد ، وتتفق معها الى حد كبير في اسلوب التطبيق ، فهل من داع موضوعي اذا لرفض قوانينها وانظمتها ، هذه القوانين والانظمة الموجهة من قبل الثورة لتجسيد الحقوق القومية للاكراد ؟

وهل البديل هو نظام حزبكم واجتهاداته ؟ .. وفي اى مكان في العالم يجرى مثل هذا البديل ؟

١٥ ـ التزام حزبكم بمنع حالة التسلح في جميع المناطق التي يقطنها الاكراد .

١٦ ـ اقرار حزبكم ان اجهزة الدولة هي وحدها المسؤولة عن ممارسة السلطة في جميع شؤون المواطنين وتجسيد ذلك في الممارسة والسلوك العملي ولا يمكن افتراض صورة اخرى . لان الصورة الاخرى تعني تعدد مراكز السلطة ، بما يؤول في النهاية الى التقليل من شأن السلطة واضعاف دورها في حماية مصالح الجماهير عربا واكرادا واقليات قومية داخل الوطن . ان تعدد مراكز السلطة ، يعني التفتيت والتناحر ، وهذا ما يقع على الضد كليا من مبدأ التاخي القومي ومن شروط وغايات بيان ١١ آذار التاريخي .

١٧ ـ التزام حزبكم بتقديم كافة المتطلبات اللازمة لتامين قيام السلطة بالتحقيق في جرائم الاغتيالات وخطف المواطنين وتسليم كافة العناصر المناوئة للثورة لاجهزة الدولة المختصة ، وعدم ايواء وحماية المجرمين والهاربين من وجه العدالة ، والهاربين من الخدمة العسكرية .

١٨ ـ التزام حزبكم السير في طريق تعزيز مكاسب الثورة ومقاومة تيارات الردة ، اذ ليس من الجائز ان يجعل حزبكم من مقراته المفتوحة في انحاء العراق مأوى للعناصر الرجعية والمضادة للثورة . لان هذه العناصر ليست هي التي حققت السلم في المنطقة الشمالية وليست هي الحريصة على بيان آذار التاريخي ، حتى تكون تلك العلاقة مبررة وقوية الى هذا الحد .

١٩ ـ الاتفاق على ابعاد العناصر الادارية التي عينت في المنطقة الشمالية بناء على طلب حزبكم والتي لم تخضع او تنفذ اوامر السلطة المركزية .

٢٠ ـ اعادة جميع النازحين الاكراد الى اماكنهم سواء نزحوا قبل بيان آذار ام بعده .

٢١ ـ عدم السماح لمنظماتكم الحزبية بالتدخل في شؤون الحكم اليومية . فالادارة هي وحدها المسؤولة عن حل مشاكل المواطنين اليومية ضمن صيغ ثورية غير خاضعة للنزوع اللامبالي والرغبات الذاتية في التنفيذ والسيطرة .

٢٢ ـ بالنسبة للقضايا التي تهدد امن الدولة وسلامتها في المنطقة الشمالية ، نرى من الضروري تشكيل هيئة قضائية من حكام معروفين بنزاهتهم واستقامتهم ، وتحظى هذه الهيئة بتاييد القوى الوطنية وتأخذ على عاتقها مهمة التحقيق في جميع القضايا .

٢٣ ـ اطلاق سراح جميع الموقوفين في سجون حزبكم ومعتقلاته .

٢٤ ـ تسليم الاسلحة الثقيلة الى السلطة .

٢٥ ـ انهاء حالة التسلح ومنع التفتيش الذى يقوم به مسلحوا حزبكم في الطرق العامة .

٢٦ ـ عدم وضع العقبات امام تنفيذ قرارات الثورة القاضية بمنح الحقوق الثقافية والادارية للاقليات القومية .

٢٧ ـ عدم عرقلة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي باى شكل من الاشكال .

٢٨ ـ المساهمة الجدية في منع التهريب وتسلل الاجانب والمخابرات الاجنبية الى العراق من الحدود الوطنية لشمال العراق .

٢٩ ـ اما بالنسبة لحرس الحدود ، فنحن نرى مايلي :

أ ـ ربط حرس الحدود بوزارة الدفاع وخضوعها للاوامر الصادرة اليها منها .

ب ـ تعيين ضباط او ضباط صف من الاكراد العاملين في الجيش العراقي نتفق معا على تعيينهم في انواع حرس الحدود لكي يقوموا بتدريب افراد الحرس .

جـ ـ تحدد واجبات حرس الحدود كحرس على الحدود العراقية ليس اكثر ويجب خضوعهم للانظمة والقوانين العسكرية المرعية . وهذا يعني :

١ ـ عدم السماح لهم بارتداء ملابس البيش مركه مطلقا .

٢ ـ عدم السماح لهم بالنزول الى المدن مصطحبين اسلحتهم .

٣ــ تخضع هذه الافواج لتفتيش امراء الالوية في الجيش العراقي والمتواجدين معها في منطقة واحدة .
٤ــ عدم السماح لامراء الافواج بترك افواجهم الا بعد موافقة آمر اللواء المسؤول .
٥ــ تخضع هذه الافواج للتدريب اسوة ببقية افواج الجيش العراقي .

٣٠ــ السماح لجميع القوى الوطنية والتقدمية التي تدعم الثورة بان تمارس نشاطها بحرية، فاذا كانت (الديمقراطية للعراق) شعارا ترفعونه باستمرار، فينبغي والحالة هذه ان تكون (الديمقراطية في كردستان) في مقدمة الشعارات التي ينبغي ان ترفع وتطبق .

ولا يجوز الاعلان عن الديمقراطية كشعار عام، مع تجميدها في المنطقة الشمالية كما لا يجوز احتكار العمل السياسي والتنظيمي في المنطقة التي تسكنها كثرة من الاكراد من قبل حزبكم، بل ينبغي السماح للتيارات والتنظيمات الوطنية والديمقراطية بممارسة نشاطها انسجاما مع مضامين بيان ١١ آذار وميثاق العمل الوطني ومع ما يجرى في المناطق التي يسكنها العرب. حيث لا يجوز في الوقت الذى يفتتح حزبكم فروعه في بغداد والبصرة وواسط والحي وذى قار وبابل ... الخ، بموافقتنا ودون ان يشكل ذلك اية اثارة سلبية للثورة ولنا، ان تقفوا موقفا سلبيا من ممارسة قوى وطنية للنشاط السياسي في المناطق التي توجد فيها كثرة من الاكراد .

٣١ــ اما بالنسبة لتحديد المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي، فنظرا للعقبات التي تقف بوجه عملية الاحصاء وللرغبة في تعجيل بمنح المنطقة التي يقطنها الاكراد الحكم الذاتي فنحن نرى اعادة التقسيم الادارى على ضوء الواقع القومي بحيث يتم :

آــ استحداث وحدات ادارية قومية في المناطق التي يقطنها الاكراد .

بــ ربط الوحدات الادارية التي يسكنها الاكراد فقط (محافظات ــ اقضية ــ نواحي) ببعضها وجعلها منطقة ادارية واحدة، وتعتبر هذه المنطقة هي المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي .

جــ وبالنسبة للمواطنين الاكراد الذين يقطنون في المناطق المختلطة خارج منطقة الحكم الذاتي فتضمن حقوقهم الثقافية والادارية ضمن الوحدات الادارية التي يقطنونها مثلما تضمن حقوق جميع الانتماءات القومية في هذه الوحدات .

ايها الاخوة :

اننا اذ نتقدم برسالتنا هذه، فاننا نأمل ان تكون موضع اهتمامكم، ونحن اذ نعرض فيها وجهات نظرنا بشأن مختلف المسائل المطروحة، فاننا مستعدون للدخول في حوار جاد وموضوعي من اجل الوصول الى افضل درجات التفهم المتبادل وتحديد السبل لضمان الوحدة الوطنية والاهداف والحقوق المشروعة لشعبنا بعربه واكراده واقلياته القومية .. وكل المواطنين ولمراجعة كل موقف خاطئ قد يظهر اثناء البحث والنقاش وقبول اى رأى ناضج او صائب .

وختاما تقبلوا تحياتنا .....

القيادة القطرية
٢٣ / ٩ / ١٩٧٢

الحزب الديمقراطي الكردستاني
المكتب السياسي

الى / القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي

ايها الاخوة

١ــ نغتنم فرصة الاجابة على مذكرتكم المؤرخة ١٩٧٢/٩/٢٣ لنحييكم ونحي اعضاء حزبكم كافة .
اننا لا نشك في ان العلاقات فيما بيننا تعرضت الى تصدع كبير . وقد سبق وعرضنا عليكم هذه الحقيقة اكثر من مرة منذ اوائل العام الماضي سواء في اجتماعات لجنة السلام او خلال اللقاءات الحزبية التي كانت تعقد بين ممثلينا وممثليكم بين اونة واخرى . او في المذكرات المتعددة التي بعث بها رئيس حزبنا الى مجلس قيادة الثورة في حينه . الا ان الاهمال وعدم الاهتمام الذى جوبهت به مساعينا المتواصلة هذه والتجاوزات الخطيرة التي توالت علينا الواحدة بعد الاخرى منذ اواسط العام المنصرم قد دفعت بالاوضاع الى التردى والتدهور المستمر حتى بات الوضع العام ينذر بالانفجار ويهدد امن شعبنا العراقي بعربه واكراده ويعرض سلامته ومكتسباته ومستقبل العلاقات بين حزبينا الى اشد المخاطر والاضرار .

اننا نتفق معكم فيما تذهبون اليه من ان (الصراحة والمجابهه الموضوعية بنقاط الخلاف والتناقض والاخلاص للحقيقة والحرص على وحدة هذا الوطن ومستقبل شعبه هي المعايير الوحيدة التي يمكن اعتمادها في الكشف عن الاسباب الحقيقية التي ادت الى تصدع العلاقات فيما بيننا ومن ثم الوصول الى وضع الحلول العملية الكفيلة بحل الكثير من المشاكل والمعضلات التي نعاني منها كثيرا معتقدين بل جازمين بان المشاكل والمعضلات مهما كبر حجمها فان القدرة على حلها وتجاوزها ــ عندما تتوفر الرغبة الاكيدة لذلك ــ تبقى هي الاقوى والاكثر فعالية) ومن هذا المنطلق فاننا نجد لزاما علينا قبل الدخول في مناقشة محتويات مذكرتكم ان تسمحوا لنا بتوجيه النقد اليها . حيث جاءت في مضامينها مشحونة بالرغبة في التشهير وتوجيه الطعون والاتهامات عن طريق تشويه الحقائق والمبالغة والتهويل في بعض القضايا الاخرى اكثر من كونها تنطوى على الصراحة والموضوعية وبذل المساعي والجهود المخلصة من اجل ايجاد الحلول الصائبة للمشاكل الكثيرة التي تتعرض سبيل علاقاتنا وما يعزز لدينا هذه القناعة قيامكم بتزويد بعض الجهات في الداخل والخارج بنسخ منها قبل ارسالها الينا .

لقد ربطتم مجمل الاعمال اليومية التي يمارسها المواطن الكردى بحزبنا ولم تأخذوا بالحسبان الظروف الاستثنائية التي مرت بها المنطقة الكردية خلال السنوات العشر الماضية وما ولدته من ثارات وحزازات في المنطقة . اننا نعتقد بان اختلاق الحوادث او فبركتها وتهويل بعض التجاوزات العابرة التي تصدر عن بسطاء الناس والتي تقع مثيلتها في سائر انحاء القطر وتنظيمها في احصائيات غير واقعية وتحميلنا مسؤولية وقوعها امر لا مبرر له على الاطلاق واذا كانت المغالطات والتفتيش عن السقطات ورصدها تجوز في ظروف الاقتتال لاغراض الدعاية ولتبرير اعمال العنف فاننا لا نجد لها ما يبررها في ظروف السلام وتظافر الجهود من اجل تعزيزه واقامته على اسس راسخة .

اننا نعتقد ايضا بانكم لم تختاروا الوقت المناسب لتقديمها والذى جاء بمناسبة بترغير موفق للحوار المشترك الذى جرى بيننا مؤخرا والذى قام خلاله كل جانب بطرح مالديه من اراء وملاحظات ومآخذ على الطرف الاخر وكنا نتطلع من وراء هذا الحوار الى تثبيت نقاط الالتقاء فيما بيننا والعمل المشترك من اجل وضعها موضع التطبيق السريع والسعي من اجل حصر نقاط الاختلاف في اضيق نقاط ممكن والعمل على تذليلها والتغلب عليها قدر الامكان الا ان انهاء الحوار بتقديم المذكرة جاء مخيبا للامال .

اما اذا كان القصد من مذكرتكم تسجيل المواقف فقد سبق لكل منا ان سجل مايكفي منها على الطرف الاخر ولم نترك في ذلك زيادة لمستزيد .

ايها الاخوان

٢ — ماكنا نود التحدث في مذكرتنا الجوابية هذه عن بعض الحقائق الخاصة بتأريخ كفاح حزبنا الديمقراطي الكردستاني وعن الاوضاع التي كانت سائدة في بلادنا قبل اعلان اتفاق الحادي عشر من آذار لولا ورود اشارات صريحة في المذكرة بشأنها انطوت على بعض الامور المخالفة للحقيقة • خاصة فيما يتعلق باشتراكنا في حكومة عبد الرزاق نايف ومحاولتكم تحميلنا مسؤولية القتال الذي نشب في اوائل عام ١٩٦٩ فقد رفع حزبنا عاليا ومنذ تاسيسه شعار اقامة الوحدة الوطنية على اساس الاتحاد الاختياري والمساواة بين القوميتين العربية والكردية في العراق والاعتراف المتبادل بحقوقهم وواجباتهم وتوحيد نضالهم المشترك من اجل تحقيق اهداف شعبنا العراقي بعربه واكراده واقلياته المتآخية وقد وضع حزبنا هذا الشعار موضع التطبيق وساهم بدوره في جميع انتفاضات ووثبات شعبنا العراقي الوطنية وقدم الكثير من التضحيات في سبيل ذلك وكرس طاقاته الفكرية والادبية للدفاع عن حقوق وحريات شعبنا العراقي الوطنية والديمقراطية وكافح دون هوادة من اجل تمتع شعبنا الكردي بحقوقه القومية المشروعة ضمن جمهورية عراقية ديمقراطية متحررة وقاوم محاولات الصهر والدمج والتمييز العنصري ضد شعبنا الكردي وفضح الافكار الشوفينية ودعوات الانعزال القومي بين العرب والاكراد على حد سواء• اما على الصعيد العربي فقد وقف حزبنا وشعبنا الكردي من ورائه على الدوام الى جانب الامة العربية في مختلف اقطارها في كفاحها العادل ضد الاستعمار والصهيونية ومن اجل تحررها الاقتصادي والسياسي والتمتع بحقها الطبيعي في تقرير المصير ووحدتها القومية وعندما اضطر شعبنا الكردي الى الدفاع عن نفسه ضد الحكم الدكتاتوري الغاشم عام ١٩٦١ التزم حزبنا وقائده البارزاني على الدوام سياسة تجنب عوامل الاثارة والاحتكاك مع الحكومات العراقية السابقة وكنا نتحلى باستمرار باقصى درجات الصبر والتحمل والشعور العالي بالمسؤولية تجاه الشعب والوطن ووحدة ابنائه وكنا دائما ضحية للعدوان والهجوم والتزمنا في كل مرة جانب الدفاع واوقفنا القتال مع كل حكومة عراقية رغبت في ذلك ولم نقاتل تلك الحكومات عن طواعية واختيار مطلقا وانما دفعتنا الحكومات العراقية الى ذلك دفعا بسبب السياسات الخاطئة التي مارستها تجاه القضية الكردية وقد اثبتت وقائع التاريخ ان الحكومات العراقية التي اضطهدت شعبنا الكردي وحاربته كانت دائما بشكل او باخر معادية للاهداف والمطامح المشروعة لشعبنا العراقي باسره •

لقد حاولت المذكرة تصويرنا بشكل يفهم منه باننا اشتركنا في الوزارة التي تشكلت بعد ١٧ تموز عام ١٩٦٨ ورفضنا المساهمة في الوزارة التي تشكلت (على اثر انتفاضة الثلاثين من تموز عام ١٩٦٨ مع ان هذه الانتفاضة استهدفت عناصر اليمين والرؤوس الرجعية والمشبوهه) وبعبارة ادق اننا شاركنا في الوزارة عندما كانت تضم في صفوفها عناصر اليمين والرجعيين والمشبوهين ورفضنا المشاركة فيها بعد التطويح بهذه العناصر • وعلاوة على ماتقدم فان المذكرة تحملنا بصراحة ووضوح مسؤولية الاقتتال المؤسف الذي اعقب ذلك التاريخ •

ولغرض القاء الضوء على كل ذلك وايضاحا للحقيقة نرى من الضروري درج الحقائق التالية حول هذا الموضوع :

يعرف الرأي العام العراقي كما تعرفون جيدا انه لم تكن لدينا اي صلة سياسية سابقة بالنايف وقد ظهر على المسرح السياسي كشريك لكم في السلطة بعد السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ • وتعرفون اكثر من غيركم ايضا باننا لم نوافق على الاشتراك في حكومته انذاك بل انه وباتفاقه معكم اشترك ممثلينا في الحكومة دون ان ياخذ راينا ولا راي اخواننا المستوزين في ذلك وقد آثرنا في حينه الازمان للامر الواقع حرصا منا على عدم وضع العراقيل امام السلطة الجديدة في ايامها الاولى • اما بالنسبة لامتناعنا عن الاشتراك في الحكومة التي تشكلت بعد الثلاثين من تموز من السنة نفسها فلا يعود

سببه الى تطويحكم (بالعناصر اليمينية والمشبوهه) في الوزارة السابقة كما تتحدث المذكرة ، بل يعود الى عدم ايفاء السلطة بوعودها التي قطعتها لنا قبل اعلان تشكيل الوزارة ، فقد تم الاتفاق مع مجلس قيادة الثورة في حينه على اشتراكنا في الوزارة باربعة ممثلين وعلى عدم اشراك ممثل فيها عن بعض الجماعات الكردية التي شهرت السلاح بوجه حركة شعبنا التحررية انذاك وعلى ضرورة التزام الحكومة باتفاقية ٢٩ حزيران لانه سبق لحزبكم واصدر بيانا في ٢٨ تموز عام ١٩٦٦ هاجم فيه الاتفاقية ووصفها بكونها اتفاقية يشم منها رائحة الانفصال . وبعد ساعة واحدة فقط من الوصول الى هذا الاتفاق تالفت الوزارة بشكل اخر حيث اشركنا السلطة بوزيرين فقط وادخلت فيها ممثلا عن الجماعات الكردية المعادية لنا ولم تلتزم كذلك باتفاقية ٢٩ حزيران في بيان تشكيل الوزارة ، وقد قررنا على اثر ذلك عدم الاشتراك فيها وقد القى سيادة البارزاني ضوءا على هذه الحقيقة في تصريحاته التي ادلى بها الى جريدة التاخي في الثامن من آب ١٩٦٨ والتي رفض الرقيب نشرها في حينه ، وقد اوضحنا اسباب ذلك ايضا الى السيد رئيس الجمهورية ومجلس قيادة الثورة وبعض الاخوان اعضاء القيادة القطرية لحزبكم منذ ذلك الحين ورغبة منا في عدم قطع الصلات مع الحكومة اقتصر مطلبنا انذاك على اخراج ممثل الجماعات المعادية لنا من الوزارة الا انها رفضت هذا الطلب المتواضع ايضا ، وكانت جميع الدلائل تشير الا ان الحكومة ماضية في تنفيذ خطتها الخاصة لحل المسالة الكردية والقائمة على اساس فرض العزلة علينا وتقوية اعدائنا بكل السبل والوسائل الممكنة وبدات الصحافة الناطقة باسمها تتحدث عن عزم الحكومة على تجاوز القيادات التقليدية للشعب الكردى وحل القضية الكردية مع الجماهير مباشرة ، وشرعت فعلا باغداق الاموال والاسلحة على اعدائنا دون حساب وتسخيرهم تحت حماية الجيش والقوة الجوية للهجوم على مواقعنا ومقراتنا في طول كردستان وعرضها وقد امتدحت جريدة الثورة في حينه خطوات الحكومة بهذا الشأن (وكيف انها استطاعت ان تحقق صلات تعاون وثيقة جدا بينها وبين القوى الوطنية والتقدمية الكردية وانها تعتز بهذه الصلات التي لعبت دورا مهما جدا في وضع المسألة الكردية على طريق الحل السلمي الديمقراطي) وذكرت الجريدة (بان كل ما جناه الشعب الكردى من قيادة البارزاني هو الدم المراق بغزارة والتخريب الذى عم اغلب المناطق في شمال الوطن) .

وقد اقدمت الحكومة بالفعل على اصدار بعض القرارات الايجابية في مضمار منح الشعب الكردى جانبا من حقوقه القومية قبل الحادى عشر من آذار ١٩٧٠ الا ان اصدار هذه القرارت في ظروف شن الحرب على شعبنا الكردى كانت تفسر بكونها تعكس الرغبة في تعزيز المواقع السياسية لهذه الجماعات المعادية وعزلنا سياسيا عن جماهير كردستان اكثر من رغبة الحكومة وحرصها على منح الحقوق القومية لشعبنا الكردى بدليل تلكؤها في تنفيذ هذه القرارات وحتى ان قسما منها لم ينفذ لحد الان .

ايها الاخوة

ان استبسال شعبنا الكردى في الدفاع عن وجوده القومي وصمود حزبنا بوجه هذه المخططات والفشل الذريع الذى منيت به هذه السياسة هو الذى رجح السلطة حسب رأينا فكرة التخلي عن هذه الاساليب غير المجدية والعودة الى استئناف الحوار معنا من اجل وضع الاسس الصحيحة للحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية عن طريق التعاون الاخوى والفهم المشترك للمصالح الاساسية لشعبنا العراقي بعربه واكراده وابنائه المخلصين كافة والذى اسفر عن اعلان اتفاق آذار التأريخي الذى اعتبرناه وما زلنا نعتبره نصرا تأريخيا لشعبنا الكردى وحركته التحررية الديمقراطية بوجه خاص وانتصارا لشعبنا العراقي وقواه الوطنية وحزب البعث العربي الاشتراكي على وجه العموم وليس لدينا تقييم اخر للاتفاقية مطلقا على العكس مما ورد في مذكرتكم بهذا الخصوص .

ايها الاخوان

اننا لا نعرف الاسباب الكامنة وراء شعوركم بالتطير وعدم الارتياح من المصالحة الوطنية التي تمت بيننا

وبين خصومنا من الاكراد بعد اعلان اتفاقية آذار حتى ولوجرت بمعزل عنكم فقد كانت السلطة تشجعنا باستمرار على مثل هذه المصالحة ، وبذلنا بالفعل جهودا صادقة ومخلصة مع هؤلاء الاخوان من اجل اسدال الستار على الماضي وتناسي الحزازات والضغائن السابقة والعودة الى ممارسة اعمالهم الاعتيادية وفتح صفحة اخوية جديدة في العلاقات بين ابناء شعبنا الكردي واننا لا نعتبر مساعينا في هذا المضمار منسجمة مع روح اتفاقية آذار وحسب بل نعتبرها ايضا جزءا من المجهود العام الذي نبذله جميعا من اجل تقوية وتعزيز اواصر الوحدة الوطنية بين ابناء شعبنا في سائر انحاء الجمهورية العراقية ، والتي يجب ان تحضى في جميع الاحوال بالتأييد والرضى لا بالشكوك وعدم الارتياح .

لقد ورد في المذكرة بان (مما يدعو الى الدهشة ان يكون الشخص وطنيا وعميلا تبعا لنوع علاقته بالحزب الديمقراطي الكردستاني وبمعزل عن الثورة والظرف العام الذي اوجدته لصالح الحركة الكردية كما انه امر يثير الدهشة ايضا ان تنظروا نظرة غير موضوعية لكل من له علاقة بالسلطة مع انكم جزء من هذه السلطة وتشاركون في مختلف اجهزتها) وللاجابة على هذه الفقرة من المذكرة نود ايضاح مايلي :—

أ — اننا نعتبر اقامة العلاقات السليمة الاعتيادية بين السلطة وابناء الشعب عربا كانوام اكرادا على حد سواء وفي ضوء انظمة الدولة وقوانينها امرا طبيعيا جدا ومن القضايا البديهية التي لاتحتمل نقاشا او جدا الاعلى الاطلاق .

ب — تبذل السلطة واجهزتها ومنظمات حزب البعث في المنطقة الكردية جهودا متواصلة من اجل العثور على بعض المأجورين في كردستان والتغرير ببعض البسطاء من المواطنين فيها بواسطة الرشاوى والمغريات المختلفة بغية استخدامهم لدعم سياسة التخريب التي تمارسها السلطة في بعض المناطق او تدفعهم اجهزة الاستخبارات والامن للقيام باعمال معادية لحزبنا ومقراته في المنطقة عن طريق تزويدهم بالقنابل والمتفجرات ووسائل التخريب الاخرى وقد قامت هذه العناصر لحد الان بالعشرات من حوادث تفجير القنابل في العديد من مقراتنا واننا بطبيعة الحال ضد هذا النوع من العلاقة التي تقيمها السلطة واجهزتها مع المواطنين الاكراد واننا نعتبر موقفنا هذا مستمدا من ممارسة حقنا المشروع في الدفاع عن النفس ولو كان حزبكم او اى حزب اخر في نفس الموقف الذي نحن فيه لما سلك غير الطريق الذي نسلكه نحن في الوقت الحاضر .

ج — اننا نحدد موقفنا من الاخرين تبعا لموقفهم ونوع علاقتهم بحزبنا وليس في الامر ما يدعو الى الدهشة ان حزبنا (بقيادته وقواعده وانصاره) يسعى بطبيعة الحال الى كسب الاصدقاء على الدوام من ابناء شعبنا الكردي ومن غيرهم وعلى النطاقين الداخلي والخارجي كما اننا ملزمون ايضا باتخاذ الموقف المناسب ضد اعدائنا تبعا لدرجة عداوتهم معنا ونتبع في ذلك الاساليب السياسية المعتادة المبنية على الديمقراطية والاقناع كما اننا لا نكيل التهم جزافا الى كل من يختلف معنا في الرأى ونأخذ بنظر الاعتبار الدوافع والاسباب التي تدفعهم الى اتخاذ امثال هذه المواقف من حزبنا ونبادر فورا الى تصحيح مواقفنا اذا كان نقدهم لبعض تصرفاتنا قائما على اسس صائبة ومقبولة واذا حدث لدينا شذوذ عن الالتزام بهذه القواعد فهو لا يمكن ان يقاس مطلقا بالسياسة المتناهية في التطرف والقسوة التي تلجأ اجهزتكم الى اتباعها ضد كل من يختلف معكم في الرأى ولا نريد ان نثقل عليكم بايراد المئات من الامثلة على ذلك لان بينهم العديد من انصار ومناضلي حزبنا .

ايها الاخوة

٣ — لقد بالغت المذكرة مبالغة كبيرة في درج الكثير من السلبيات ونسبتها الينا ، اننا بطبيعة الحال لاندعي العصمة ولا نبراء انفسنا من الاخطاء والنواقص فقد ساهمنا فعلا وبهذا القدر او ذاك في خلق الاوضاع التي نشكو منها جميعا في الوقت الحاضر على الرغم من ان معظمها كان في الاصل ردود فعل للتجاوزات المتكررة التي تعرضنا لها ، واذا اردنا ان نجاريكم في منطق درج الاحصائيات عن تصرفات اجهزتكم

المختلفة والمعادية للاخوة وروح التحالف لوجب علينا ان ندينكم بعشرات الالوف من الحوادث المركبة التي تنطوي على خرق القوانين ولائحة حقوق الانسان والتنصل من الاتفاق واغتصاب اموال المواطنين والاعتداء على حرماتهم من خلال قضية واحدة هي حملة التسفيرات الى خارج الحدود التي تعرض لها ابناء شعبنا الكردي خلال مدة شهرين فقط من العام الماضي ولنضرب لكم على هذه التجاوزات بعض الامثلة القليلة :

١ــ عدم اتخاذ الاجراءات القانونية بحق العناصر التي اطلقت النار على مقر حزبنا في مدينة الموصل بعد اعلان اتفاقية اذار ببضعة اسابيع فقط .

٢ــ التلكؤ في معاقبة المجرمين الذين اطلقوا النار على سيارة الاخ ادريس البارزاني في بغداد وتستر بعض المسؤولين في السلطة عليهم لغرض حمايتهم من العقاب الذي تقضي به القوانين .

٣ــ ممارستكم لسياسة التعريب في كردستان منذ الايام الاولى لاعلان اتفاقية اذار سيما في مناطق محافظات كركوك وديالى ونينوى وسعيكم المستمر لابعاد ابناء المنطقة الاصليين من الاكراد عنها وحصر مراكز السلطة في المحافظات المذكورة بايدي منتسبي حزبكم فقط وممارسة الارهاب والضغط والملاحقة على منتسبي حزبنا وانصاره مما ادى بفروع حزبنا ومنضماته في هذه المناطق الى ترك مراكز المدن والقصبات ونقل مقراتهم الى الارياف، متجاهلين الاثار الخطيرة التي تتركها هذه السياسة على اتفاقية آذار والوحدة الوطنية والاخوة العربية الكردية، راهمين بان هذه السياسة سيحالفها النجاح متناسين حوادث مماثلة في تاريخ الامة العربية نفسها وفشل سياسات الدمج التي مارسها الاستعمار ضد العرب في كافة اقطارهم .

٤ــ عدم فسح المجال امامنا للمشاركة في الحكم والسلطة التشريعية وفقا لما تقضي به بنود اتفاقية آذار .

٥ــ عدم الالتزام بمشاركتنا اياكم في تخطيط وتوجيه السياسة العامة للدولة على الصعيدين الداخلي و الخارجي عن طريق القاءات الحزبية بيننا رغم الاتفاقات المتتابعة التي تمت بيننا وبينكم بهذا الشان .

٦ــ عدم الكف لحظة واحدة عن سياستكم الثابته الرامية الى تحطيم قيادة حزبنا وتفكيك وحدتها .

٧ــ الشروع باغتيال سيادة البارزاني مرتين لحد الان وعدم اتخاذ اية اجراءات ضد المتهمين .

٨ــ التدخل في الشؤون الخاصة بالبارزانيين والعمل من اجل شق صفوفهم ومحاولة تكوين مركز معاد للسيد البارزاني بينهم واستعمال الجيش والقوات المسلحة للهجوم على المنطقة المذكورة لدعم سياستكم المفرقة للصفوف فيها .

٩ــ وضع العراقيل وخلق المبررات لتأجيل اجراء الاحصاء في موعده المقرر في اتفاقية آذار .

١٠ ــ خلق جيوب مسلحة معادية لنا في المنطقة الكردية وامداد هذه الجيوب بالاموال والاسلحة الحكومية وتسخيرها للاعتداء على ابناء الشعب والهجوم على انصارنا مرات عديدة كما حدث في سبيلك وعقرة وسنجار .

١١ ــ تسفير عشرات الالوف من ابناء شعبنا الكردي من الفيليين الى خارج الحدود واستباحة ممتلكاتهم خلافا للضوابط التي تم الاتفاق عليها معكم في حينه بخصوص هؤلاء المبعدين .

١٢ــ ملاحقة الاكراد ومنتسبي حزبنا في الجيش والقوات المسلحة واتساع نطاق ذلك بعد الاعلان عن مشروع الميثاق الوطني .

١٣ــ نقل العناصر الفعالة في حزبنا من الموظفين والمستخدمين لدى الدولة من المنطقة الكردية الى مناطق العراق الوسطى والجنوبية بقصد اضعاف الحزب .

١٤ــ خطف واعتقال منتسبي حزبنا وتعذيبهم حتى الموت .

١٥ــ ارسال الطرود والقنابل والمتفجرات الى مقراتنا ومنتسبي حزبنا ومقتل العديد من المواطنين الاكراد من جراء ذلك .

١٦ ــ قيام اجهزة الامن بتشكيل منظمات كردية مفتعلة وطبع وترويج مطبوعاتها المكرسة للهجوم على حزبنا وقيادته فقط .

١٧ — تشكيل مايسمى بالحرس الوطني في المنطقة الكردية بمعزل عنا من قبل اجهزة السلطة تضم العناصر المأجورة والحاقدة على حزبنا وشعبنا الكردي .

١٨ — قصف القرى الامنة بالمدفعية والطائرات من قبل السلطة دون مبرر او لاسباب تافهه كما حدث في سنجار وبارزان ومنطقة الشيخان .

١٩ — ازالة القرى الكردية من الوجود بالبلدوزرات بحجج ومعاذير غير مقبولة كما حدث قرى قره لوس ويوسف بك وباوه بلاوى في مناطق خانقين ومندلي .

٢٠ — ممارسة الضغوط المختلفة على العاملين في جريدة التاخي وتهديدهم من قبل اجهزة الامن وتوقيف البعض منهم وتصاعد ذلك خلال تبادل الحملات الصحفية بيننا وبينكم .

٢١ — يتعذر على عدد غير قليل من اعضاء اللجنة المركزية لحزبنا وعلى معظم مسؤولينا العسكريين دخول مراكز المدن والقصبات من جراء صدور الاوامر من قبل اجهزتكم باتخاذ تدابير قانونية بحقهم بسبب الصاق التهم المفتعلة بهم ولانجد في هذا الواقع الغريب ما يستقيم مع منطق الصداقة والتحالف الذي نتحدث عنه بين اونة واخرى .

٢٢ — مصادرة بعض المكاسب التي حصل عليها شعبنا الكردي من اتفاقية آذار في مشروع ميثاق العمل الوطني وفي نقطتين اساسيتين :—

أ — حرمان حزبنا من حقه في ممارسة نشاطه السياسي داخل الجيش والقوات المسلحة .

ب — تعليق تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية على بعض القيود والشروط الجديدة التي لم ترد في اتفاقية آذار كوجوب ايمان الاكراد بان العراق جزء من الوطن العربي وغير ذلك من الشروط .

ولم يقف الامر عند هذا الحد فهناك محاولات من اجل مصادرة بعض الحقوق التي حصل عليها شعبنا الكردي حتى من اتفاقية ٢٩ حزيران والسعي من اجل تفتيت وزارة شؤون الشمال وتفكيك مديرياتها العامة وربطها بوزارات اخرى .

٢٣ — مضايقة المنظمات الكردستانية الجماهيرية وممثلينا في نقابات العمال والجمعيات الفلاحية على الصعيد المركزي وفي المحافظات الكردية ايضا .

لقد كان من شأن هذه الاعمال والتصرفات زعزعة الثقة وهدم جسورها بيننا وبينكم وحلول الشكوك والريب بدلا عنها واثارت لدينا التساؤلات الكثيرة والقلق المشروع وفي مثل هذه الاجواء المعتمة والملبدة بالغيوم يكون من الجائز بل ومن الطبيعي ان نسعى من اجل ايضاح هذه الحقائق لدى اوساط الراى العام واحزابه في الداخل والخارج ومن بينها بالتأكيد بعض العناصر والهيئات التي لا تنظرون اليها بعين الارتياح ومع ذلك فاننا لا نعتقد بان هذه الاتصالات تنطوى على الاهمية والخطورة التي تتصورونها وهي ترتبط ارتباطا عضويا بطبيعة العلاقات القائمة بين حزبينا وبدرجة تقدمها وتطورها في المستقبل .

ايها الاخوة

٤ — لقد ورد في ثنايا المذكرة الكثير من القضايا التي نعتبرها على جانب كبير من الاهمية وان شعورنا بالمسؤولية الوطنية واخلاصنا لمبادئنا ولمقتضيات المكاشفة الصريحة الواضحة معكم تفرض علينا ضرورة ابداء وجهه نظرنا حولها خاصة مايتعلق منها بموقفنا السلبي من مسألة الجبهة الوطنية التقدمية والاتفاق على ميثاق العمل الوطني وكون مسألة التحالف معنا اصبحت موضع تساؤل في اوساط حزبكم مما قد يدفعكم الى اجراء مراجعة للتفريق بين الحركة الكردية وبين حزبنا وكذلك التمييز بين حزبنا وبين المسألة القومية الكردية ومن عزلتنا عن الجماهير الكردية التي تلحق ضررا بموقعكم لدى هذه الجماهير لكوننا حلفاء لكم ومن اتهامنا بالعمل من اجل احتكار اجهزة الدولة في المنطقة الشمالية وسعينا من اجل خلق مراكز متعددة لسلطة الدولة واخيرا الشكوك التي تساوركم حول جدية التزامنا بشعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان .

وفيما يتعلق بموقفنا السلبي من مسألة الجبهة الوطنية التقدمية والاتفاق على ميثاق العمل الوطني فهو كلام مردود من اساسه لاننا نعتبر موقفكم انتم هو السلبي في هذا المضمار ذلك لانكم تتذكرون جيدا الاتفاق الذى جرى بيننا اكثر من مرة على اصدار مشروع ميثاق العمل الوطني من قبل حزبينا بصورة مشتركة الا انكم لم تلتزموا بهذا الاتفاق وجرى اعداده والاعلان عنه من قبل حزبكم فقط رغم كوننا كنا نفضل اصدار مشروع مسودته من قبل جميع الاحزاب التي يعنيها الامر ومع ذلك قدمنا لكم مذكرة تضمنت وجهة نظر حزبنا في مشروع الميثاق وبالشكل الذى اعلنتموه لم يحظ بالتأييد والموافقة من قبل اى حزب في العراق ولاندرى ماهو وجه الصواب بعد كل هذا في اتهام الاخرين بالسلبية رغم العزلة الواضحة لموقفكم من هذا المجال .

اننا لانذيع سرا ايها الاخوان اذا قلنا بان مسألة التحالف بين حزبينا اصبحت موضع تساؤل في اوساط حزبنا ايضا ولا بد ان هذه المشكلة الخطيرة تثير لدينا ولديكم ولدى المخلصين من ابناء شعبنا القلق الاكيد وان هذه الحقيقة يجب ان تفرض علينا جميعا التحلي باعلى درجات المسؤولية التاريخية تجاه الشعب والوطن والتحرك المشترك لمعالجته بشكل ايجابي ، اما اشارتكم الى عزلتنا عن الجماهير الكردية وخوفكم من ان يلحق ذلك ضررا بموقعكم لدى هذه الجماهير لكوننا حلفاء لكم فاننا نختلف معكم في النظرة الى هذا الموضوع اختلافا اساسيا ، ذلك لاننا نعتقد بان متانة مواقعكم لدى الجماهير الكردية مرهونة بقوة علاقاتكم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني لان هذه الجماهير واعية ومدركة ولديها القدرة الكافية على التمييز بين ما يضرها وينفعها ، واننا نفهم بعمق بان عزلتنا اوعدم عزلتنا عن الجماهير الكردية يرتبط ارتباطا لاينفصم بدفاعنا عن حقوق هذه الجماهير واننا نشعر باننا قائمون بواجباتنا في هذا المجال واذا كان لدى بعض الاوساط من هذه الجماهير نوع من التبرم وعدم الرضا من حزبنا فان سبب ذلك يعود الى قيامنا بغض النظر بعض الشيء تجاه الكثير من الانتهاكات والتجاوزات التي تعرضوا لها على ايدى المسؤولين في اجهزة السلطة والتي تحدثنا عنها في مذكرتنا الجوابية هذه والذى كان نابعا في الاصل من حرصنا على المحافظة على الصداقة والتحالف معكم واذا كنتم تشعرون الى حد ما بالمضايقة من التحالف الذى نشأ بين حزبينا فاننا لانخفي عنكم بان عدم الالتزام الصحيح بأسس هذا التحالف من جانبكم قد سبب لنا مضايقات مضاعفة والكثير من الحرج على الصعيدين الداخلي والخارجي من جراء سياسة البطش والتنكيل التي مارستموها ضد الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية خاصة خلال الشهور الاولى التي مرت على اعلان الاتفاقية ودخولكم في مشاكل ومنازعات كثيرة مع معظم الدول العربية وغيرها من الدول الاخرى وقد جرى ذلك كله ويجرى دائما بمعزل عنا ودون ان يكون لنا رأي في جميع هذه الامور التي انعكست اثارها السلبية علينا ايضا لكوننا حلفاء لكم ، ويجب ان يكون واضحا كذلك بان كلامنا هذا لاينفي تمتع شعبنا الكردى بالكثير من المكاسب في الجانب الايجابي من هذا التحالف ، ولعل من الضرورى ان نقترح عليكم وجوب الاقلاع عن تهديدنا باحتمال قيامكم باجراء مراجعة للتفريق بين الحركة الكردية وبين حزبنا وكذلك التمييز بين حزبنا وبين المسألة القومية الكردية لانكم طرقتم هذا السبيل قبل الاعلان عن اتفاقية آذار وجربت السير في الطريق نفسه حكومات عراقية مختلفة ولم تجلب هذه التجارب على شعبنا العراقي بعربه واكراده واقلياته المتآخية غير الوبال والمآسي والمحن الكثيرة .

ولنعد الان الى اتهامنا بالعمل من اجل احتكار اجهزة الدولة وسعينا من اجل خلق مراكز متعددة لسلطة الدولة ، اننا بطبيعة الحال ننفي هذه التهم من حيث المبدأ عن انفسنا لاننا نؤمن بالافكار والمبادىء الديمقراطية وتكافؤ الفرص بين المواطنين ونقف ضد اى مسعى يهدف الى تعطيل احكام القوانين في البلاد ، واذا حدث شذوذ عن هذه القاعدة فاننا نشجبه وعلى استعداد دائم لتصحيحه ومعالجته ، نحن معكم (في ان اجهزة الدولة هي وحدها المسؤولة عن ممارسة سلطة الدولة وجميع شؤون المواطنين وتجسيد ذلك في الممارسة والسلوك العملي ولا يمكن افتراض صورة اخرى لان الصور الاخرى تعني تعدد مراكز السلطة بما يؤول في النهاية الى التقليل من شأن السلطة واضعاف دورها في حماية مصالح

الجماهير عربا واكرادا واقليات قومية داخل الوطن ، ان تعدد مراكز السلطة يعني التفتيت والتناحر وهذا ما يقع على الضد كليا من مبدء التاخي القومي ومن شروط وغايات بيان ١١ آذار التاريخي) اننا معكم في كل هذا ايها الاخوة الا ان الكلام الجميل المنمق يجب ان يكون منسجما مع الواقع الملموس ايضا ونود ان نضرب لكم الامثلة التالية على مدى احتكاركم للعمل السياسي ومدى التزام حزبكم بمبدأ عدم خلق المراكز المتعددة للسلطة منذ تاريخ السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ وحتى اليوم :—

١ — لقد تم احتكار المراكز المهمة في الدولة كلها وفي اجهزة القوات المسلحة من قبل حزبكم فقط .

٢ — تخطت الحكومة كل قوانين الخدمة والمقاييس العلمية والتقنية في اسناد الوظائف الهامة وبدرجات خاصة الى اعضاء حزبكم ولولا صفاتهم الحزبية هذه لما كان بمقدورهم تبوء هذه المراكز مطلقا .

٣ — اقامة الجيش الشعبي الذى جرى تزويده بالاسلحة والتجهيزات الحكومية وصرفت عليه الدولة مبالغ طائلة من اموال الشعب وهو جهاز يخضع للحزب وليس للدولة .

٤ — اقامة السجون والمعتقلات الخاصة بحزبكم في مراكزه وفروعه وفي اماكن سرية بالاضافة الى معتقل قصر النهاية الرهيب الذى تمارس اجهزتكم الحزبية تحت اقبيته شتى صنوف التعذيب والارهاب .

٥ — اجراء محاكمات حزبية للمواطنين واصدار قرارات الاعدام بحقهم وتنفيذها على شكل الاغتيالات ضد العديد من المواطنين داخل العراق وخارجها .

٦ — تعيين كوادر حزبكم المتفرغة بوظائف صورية كمستشارين واعضاء في لجان ومكاتب مجلس قيادة الثورة والقيادة القومية برواتب ضخمة تصرف من خزينة الدولة .

٧ — اخضاع اجهزة الدولة لسلطة الحزب ومنظماته داخل كل وزارة ودوائر حكومية وفي الجيش والقوات المسلحة

٨ — اتخاذ القرارات الخطيرة المتعلقة بمستقبل البلاد واذاعتها باسم الشعب العراقي وحكومته وبمعزل عن اراء الاحزاب والقوى الوطنية والوزراء وبالرغم من اننا نشارك ظاهريا في المسؤولية باربع وزراء فانهم يسمعون تلك القرارات من دار الاذاعة اسوة بغيرهم من المواطنين .

لقد اوردنا لكم بعض هذه الامثلة لنؤكد لكم بان ما تنسبونه الينا يجد تطبيقه مجسدا لديكم ، وبهذه المناسبة فاننا ندعوكم الى التخلي عن هذه الازدواجية لصيانة الجهاز الحكومي لغرض تمكينه من اداء خدماته الى ابناء الشعب بشكل افضل .

ان مما اثار لدينا الدهشة محاولتكم غمز حزبنا والتشكيك في جدية التزامه بالاساليب الديمقراطية في العمل السياسي ، ان حزبنا يؤمن ايمانا عميقا ومنذ تأسيسه بالافكار والمبادىء الديمقراطية وان لديه سجلا حافلا بالنضال في سبيل حقوق وحريات شعبنا العراقي الديمقراطية واننا نفخر ونعتز بكون المنطقة الكردية هي المنطقة الوحيدة في العراق التي لم يتعرض فيها منتسبو الاحزاب والقوى الوطنية للارهاب والمضايقات ، ان حزبنا يؤمن بالشعب وبحكمه المنتخب ولا يؤمن بالوصاية على الشعب ومما يدعو الى الغرابة انكم في الوقت الذى تتظاهرون فيه بالحرص والغيرة على الديمقراطية التي تطلبون منا الالتزام بها ترفضون بشدة اية مقترحات قدمناها ونقدمها لكم على الدوام في ضرورة العودة الى الشعب واستطلاع رأيه في ممثليه وتعتبرون مطالبتنا الحقة هذه افكارا رجعية وعودة الى الوراء !!! .

٥ — ما نفذ وما لم ينفذ من بيان ١١ آذار التاريخي

ان وجهة نظرنا بخصوص ما نفذ وما لم ينفذ من بيان ١١ آذار تختلف في بعض الامور عن وجهة النظر المطروحة في مذكرتكم ، حيث تتضمن هذا الباب تفاصيل ونقاط ثانوية عديدة وامورا اخرى هي من صلب اعمال السلطة في كل الظروف والاحوال فضلا عن ان المعلومات المتوفرة لدينا تتباين مع ما ورد في قسم من الفقرات الاساسية ، وفي تقديرنا ان خير تقييم لهذا الموضوع الهام هو مناقشة بنود البيان وفق تسلسلها مناقشة موضوعية .

١ — تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الاكراد ،

وتكون الكردية لغة التعليم في هذه المناطق ، وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية ، وتدرس اللغة الكردية في بقية انحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون .

جعل اللغة الكردية لغة رسمية :

لقد اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بجعل اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية ، ولكن القرار تضمن فقرة تنص على ضرورة كتابة بعض الكتب والمعاملات باللغة العربية وما تبقى باللغتين العربية والكردية في آن واحد ان تنفيذ القرار بهذه الصيغة يحتاج الى جهود مناعفة من مترجمين ومطابع والات طابعة وقرطاسية وغيرها ويترتب عليه ضياع الوقت وتأخر المعاملات وبالتالي يجعل التطبيق امرا غير عملي ، وبالفعل لم تطبق هذه الصيغة في اى بلد متعدد القوميات .

وقد تضمنت احدى مواد قرار مجلس قيادة الثورة المنوه عنه اعلاه على ان المجلس سيحدد المناطق التي سيطبق فيها قراره فيما بعد ولكنه لم يحدد ذلك حتى الان . في الواقع ان اصدار هذا القرار بهذه الصيغة اصبح بمثابة ادخال قيد كبير على احدى بنود بيان اذار الرئيسية ، وقد اعربنا عن معارضتنا لهذه الصيغة قبل و بعد صدور قرار مجلس قيادة الثورة ، وقدمنا صيغة عملية تستند على قانون اللغات المحلية لسنة ١٩٣١ واتفاقية آذار نأمل ان تأخذوا بها .

ان موضوع تطبيق الدراسة باللغة الكردية يعتبر من المواضيع المنفذة بصورة جيدة من حيث المجموع الا انها تعاني من مشاكل عديدة اهمها عدم الرعاية وعدم توفير الملاكات والامكانات والاجهزة الضرورية لذلك ، ومنها تعرضها الى ضغوط سياسية في المناطق الكردية التي فيها اقليات قومية من قبل مختلف الاجهزة الحكومية والتي تفاقمت في الاونة الاخيرة بحيث اصبحت تشكل خطرا على مستقبل ابنائنا في هذه المدارس .

٢- (ان مشاركة اخواننا الاكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادات الجيش وغيرها كانت وما زالت من الامور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها فهي في الوقت الذى تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من اجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما اصاب اخواننا الاكراد من حرمان في الماضي ، ان موضوع المشاركة في الحكم هو من المواضيع الاساسية في مجال تنفيذ العدالة والمساواة وضمان حقوق الاكراد في مختلف مرافق الدولة .)

من المعلوم ان هناك اربعة وزراء اكراد رشحوا من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني وثلاثة وكلاء وزارات ، اما في مجال المدراء العامين فالنسبة اقل بكثير وهناك العديد من الوزارات التي تخلو دوائرها الاساسية من الاكراد ، مثل الخارجية والنفط والاقتصاد والتعليم العالي والتربية والاصلاح الزراعي والعمل والشؤون الاجتماعية والنقل والمواصلات ، واما في وزارة الدفاع فهناك قائد فرقة كردى ولكن هو الوحيد في جميع الدوائر الاساسية في وزارة الدفاع وقيادات الجيش ، واما في مجالس الدولة العليا فيوجد كرديان في مجلس التخطيط من مجموع خمسة عشر عضوا ، اما مجلس التعليم العالي فلا يوجد فيه كردى عدا ممثلين عن جامعة السليمانية ، ويخلو مجلس الدفاع الاعلى من الاكراد ومعلوم ان مجمل سياسات الحكم توضع من قبل مجلس قيادة الثورة الذى يمثل قيادة حزب البعث فقط ولم تتخذ اية ترتيبات لضمان مشاركة الاكراد او الحزب الديمقراطي الكردستاني في الحكم ، ان الاكراد مساهمون بصورة جزئية في الادارة ولكن ليسوا مساهمين في الحكم .

٣- (نظرا للتخلف الذى لحق القومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :-

أ- الاسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردى وربط اعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية في الاذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والاعلام .

ب — اعادة الطلبة الذين فصلوا او اضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة الكردية الى مدارسهم بغض النظر عن اعمارهم وايجاد علاج ملائم لمشكلتهم .

ج — الاكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الاكراد في الجامعات والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة ، ولغرض اكمال الصورة ندون ادناه اهم فقرات الحقوق الثقافية الصادر في ١٩٦٩/١٠/٩ :—

(اولا) اتخاذ الاجراءات اللازمة لاحداث تغيير جذري وشامل في المديرية العامة للدراسة الكردية لكي تكون قادرة على النهوض بالمهام التي تنتظرها واستحداث كافة الدوائر اللازمة لتنمية شؤون التربية الكردية في المستقبل .

(ثانيا) ادخال كافة الكتب الكردية العلمية والادبية والسياسية المعبرة عن الطموح الوطني والقومي التقدمي للشعب الكردي في كافة المكتبات العامة وكافة مكتبات المدارس .

(ثالثا) تمكين الادباء والشعراء والكتاب الاكراد من تأسيس اتحاد لهم والعمل على مساعدتهم وتمكينهم من طبع مؤلفاتهم وتوفير الفرص لزيادة قدراتهم وقابلياتهم اللغوية وربط الاتحاد باتحاد الادباء العراقيين بعد قيامه .

(رابعا) تأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية .

(خامسا) استحداث مديرية عامة للثقافة الكردية ترتبط بوزارة الثقافة والاعلام .

(سادسا) اصدار صحيفة اسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكردية عن المؤسسة العامة للصحافة .

(سابعا) زيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم انشاء محطة تلفزيون خاصة باللغة الكردية

(ثامنا) تسمى كافة المدارس والدوائر الرسمية في المنطقة الكردية بالاسماء الكردية التاريخية والجغرافية علما بانه يوجد قرار اخر بتشكيل المجمع العلمي الكردي .)

لقد صدر نظام جديد لمديرية الدراسة الكردية العامة ويعتبر النظام خطوة متقدمة ولكن لم ترصد اية مبالغ للمديرية المذكورة بعد وضع نظامها الجديد ، لذلك فان معظم بنوده لم تنفذ بعد وليس بالامكان تعيين موظف واحد حتى الان بسبب ذلك . واما ادخال الكتب الكردية في المكتبات العامة ومكتبات المدارس فلم يجر على نطاق واسع .

تم تشكيل اتحاد الادباء الاكراد وهو يمارس اعماله .

صدر نظام دار التضامن للطباعة والنشر باللغة الكردية ولكن لم تمثل فيها اية مؤسسة كردية ولم يعين حتى كردي واحد في عضوية مجلس ادارة الدار التي ستكون جميع مطبوعاته باللغة الكردية .

استحدثت المديرية العامة للثقافة الكردية ، وهناك خلاف في الرأي حول كونها مختصة بالثقافة والاعلام او الثقافة وحدها ، ولم تتم الموافقة الرسمية بعد على مناهجها ولم يربط بها اعداد المناهج الخاصة بالقومية الكردية بعد .

تصدر صحيفة هاوكاري اسبوعيا وتصدر مجلة بيان بصورة غير منتظمة .

البرامج الكردية في تلفزيون كركوك قليلة جدا وهي خالية من الامور التي تخص القومية الكردية ، ولم تتخذ اية اجراءات لتاسيس محطة تلفزيون خاصة باللغة الكردية رغم تأكيداتنا المستمرة وبالرغم من توسع شبكة التلفزيون العراقية .

سميت المدارس بالاسماء التاريخية والجغرافية والوطنية الكردية .

تعتبر الفقرة (ب) من هذا البند والخاصة باعادة الطلبة الى مدارسهم منفذة .

جرى توسع كبير في فتح المدارس وتعيين المعلمين واعداد الابنية في كردستان ولا بد من مواكبة هذه المسيرة بخطة للحاق بالقومية العربية في العراق او على الاقل عدم ازدياد الفجوة بين مستوى القوميتين في هذا المجال ، وهناك نقص كبير في ملاك المعلمين والمدرسين فضلا عن الكثير من الطلبات لفتح

المدارس الابتدائية والمتوسطة لا يمكن الاستجابة لها بسبب نقص الملاكات .

لم يقبل الطلبة الاكراد بنسبة عادلة في الكليات العسكرية والشرطة والبعثات وهي تراوحت بين ٣/ و١٠/ في هذه المجالات، ففي عام ١٩٧١ تم قبول (٨) طلبة من الاكراد في الكلية العسكرية من مجموع (٣٣٠) طالبا على سبيل المثال ، واما في الجامعات فقد اعتمد مبدأ الدرجات فقط ولم يراع التخلف الذى لحق بالقومية الكردية مما جعل نسبة القبول للطلبة الاكراد في كليات الطب والهندسة وغيرها صغيرة الامر الذى سيزيد من الفرق بين مستوى القوميتين في هذا المجال الحساس حيث كان نسبة قبول الاكراد في بعض هذه الكليات اقل من ٥٪ في العام المنصرم .

واما المجمع العلمي الكردى فقد بوشر بأتخاذ الاجراءات لاقامته بعد اعلان بيان آذار وهو يمارس اعماله بصورة منتظمة منذ تأسيسه .

٤ـ (يكون الموظفون في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة كردية من الاكراد او ممن يحسنون اللغة الكردية ما توفر العدد المطلوب منهم ، ويتم تعيين المسؤولين الاساسيين (محافظ، قائمقام ، مدير الشرطة ، مدير الامن وما شابه ذلك) ويباشر فورا بتطوير اجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة علي تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار في المنطقة) .

يعتبر هذا البند منفذا بالنسبة الى محافظات اربيل والسليمانية ودهوك ماعدا مدراء الامن الذين اعطوا امكانات واسعة وصلاحيات استثنائية واصبح ارتباطهم بالمحافظين شكليا ، ويتصرفون وكانهم وحدهم يمثلون الحكومة المركزية ، ويشكلون مراكز قوى يتجمع حولها العناصر المعادية للحزب الديمقراطي الكردستاني .

واما بالنسبة لمحافظة كركوك والمناطق الكردية في نينوى وديالى ، فان الاجهزة الادارية وجميع الوظائف الهامة محصورة بايدى غير الاكراد ، اذا استثنينا اثنين اوثلاثة من القائمقامين ، وحتى في المناطق الكردية الصرفة تجرى محاولات اسناد الوظائف الى العناصر المناوئة من الاكراد ، وتستخدم الاجهزة الحكومية في هذه المناطق لتنفيذ سياسة التعريب والتبعيث ومعاداة الحركة القومية الكردية .

٥ـ (تقر الحكومة حق الشعب الكردى في اقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة بهم ، وتكون هذه المنظمات اعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المشابه .)

لقد اقيمت المنظمات الاربعة المذكورة اعلاه ، الا انها تتعرض الى الاضطهاد وخاصة في المناطق الكردية التي فيها اقليات قومية ، وقد جرى اكثر من اعتداء على مقراتها ولا تنصف هذه المنظمات من حيث المساعدات وحقوقها المالية ، ولا يعامل اعضاؤها وقياداتها بالمساواة مع منتسبي المنظمات العراقية المماثلة ، ونود الاشارة هنا الى الاضطهاد والسجن والنقل الادارى والتمثيل غير العادل بالنسبة الى منتسبينا في المنظمات المهنية كنقابات العمال والجمعيات الفلاحية وغيرها .

٦ـ (يمدد العمل بالفقرتين (١) و(٢) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩ والمؤرخ في ٦٨/٨/٥ حتى تأريخ صدور هذا البيان ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في اعمال العنف في المنطقة الكردية ، يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين الى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها .)

لقد نفذ هذا البند بصورة كاملة في السنة الاولى من عمر البيان ولكن المئات من منتسبي القوات المسلحة الاكراد اضطروا الى الفرار مجددا بعد تحريم نشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني في الجيش وباقي القوات المسلحة والقاء القبض على العشرات من منتسبي الحزب العسكريين وانتزاع الاعتراف منهم .

ومن البنود السرية : احتساب المدة التي فصلوا فيها لاغراض الترفيع والتقاعد . وقد احتسبت فعلا لجميع المشمولين بالبيان .

٧ـ(أ) تشكيل هيئة من ذوى الاختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه باقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما اصابها في السنوات الاخيرة ، وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة

تابعة لوزارة شؤون الشمال .

(ب) اعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافيء لانحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية .

(ج) تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف الاقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية .

(د) العمل السريع لاغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق انجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة واعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ، ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة .)

تم تشكيل هيئة اعمار الشمال ووضع مبلغ تسعة ملايين دينار تحت تصرفها واختير لها اسلوب مبسط ومرن لتنفيذ مشاريعها التي انتشرت في جميع انحاء كردستان وبالرغم من تقديرنا للمبالغ التي خصصت للهيئة وانجازاتها غير ان المنطقة بحاجة الى المزيد من الرعاية والاهتمام في هذا المجال .

ان الهيئة بحاجة الى مبالغ جديدة حيث انها تقدمت بمشاريع الى المنهاج الاستثماري الجديد تزيد كلفتها عن (١٢) مليون دينار ، كما وان الهيئة بحاجة الى خبراء لاعانتها على القيام بمهامها ، ويجب ان ينظر الى الهيئة كنواة الى هيئة تخطيط اقليمي عند تحقيق الحكم الذاتي ضمن اطار الخطة القومية واما بخصوص الخطة الاقتصادية موضوعة البحث فقد اعدت في سنتها الاولى بحيث ان حصة كردستان لم تكن اكثر من ٨٪ من مجموع الخطة القومية ، وجرى بعض التحسن في السنة الثانية للخطة بعد ازدياد موارد النفط ، ولكن مع هذا فان ما يصيب الفرد الواحد في كردستان مازال اقل من المعدل العام للقطر ، وفيما يلي ملاحظاتنا على الخطة بعد تعديلها :

ان مجموع مبالغ الخطة المنشورة هي (٩٥٢) مليون دينار ، ان الارقام المتوفرة لدينا والتي درست وحللت بامعان تبين ان حصة المنطقة الشمالية (محافظات اربيل ودهوك والسليمانية وكركوك ونينوى) هي في حدود (١٧٪) من مجموع الخطة وقد يزداد هذا الرقم في حدود (٢٪) في احسن الاحوال ، ونسبة نفوس المحافظات الخمس المذكورة اعلاه هي (٢٥٪) من مجموع نفوس البلاد . ومجموع المبالغ المخصصة للقطاع الممول ذاتيا هي (٤٧٠) مليون دينار ، وحصة المنطقة الكردية من هذا القطاع هي اقل بكثير من حصتها في القطاع الحكومي المركزي ، لذلك فان النسب المذكورة اعلاه ستنخفض بصورة ملحوظة عندما ينظر الى القطاعين بصورة مجتمعة وحتى اذا لم نتمكن من تحديد حصة المنطقة الكردية بدقة لعوامل عديدة جغرافية ومنها ادارية فان المؤشرات المذكورة اعلاه تدل على ان حصة الفرد الواحد في كردستان هي فعلا اقل من المعدل العام للقطر فضلا عن التخلف الموجود في المنطقة بسبب الظروف والسياسات السابقة ، وحتى اذا ما اخذنا الارقام المنشورة من قبل الجهات الرسمية بنظر الاعتبار ، وكنموذج لذلك ما نشر في جريدة الجمهورية في ١٠/٥/١٩٧٢ وبغض النظر عن تفاصيل الارقام التي لم نطلع على اسسها وتفاصيلها ، فأنها بدورها تثبت ما ذهبنا اليه اعلاه ، وما لم يعالج هذا الاتجاه في التنمية فسيصبح التخلف سمة ثابتة وملازمة لكردستان بالنسبة الى باقي انحاء العراق ، وفي هذا مخاطر كبيرة على جميع البلاد بسبب ما تخلقه من تبرم وتذمر ، وليس من الصعوبة معالجة ذلك حيث ان كردستان تزخر بالامكانيات الزراعية والصناعية والمعدنية والسياحية ، وهي بحاجة ماسة الى طرق وتوسع في الخدمات التعليمية والصحية والبلدية وبالامكان استغلال مبالغ طائلة استغلالا اقتصاديا ناجحا يعود بالخير العميم على البلاد في المجالات المذكورة وغيرها . وان تخصيص حصة عادلة تتناسب ونسبة السكان في مناهج التنمية لكردستان يعتبر من اهم المواضيع التي لابد من معالجتها .

واما الفقرة الخاصة بتقاعد الشهداء فقد صدر قانون وانجز اكثر من (١٥٠٠) معاملة حتى الان .

بوشر ببناء (١٢) الف دار للمتضررين بحوادث الشمال ، وهذه الدور هي افضل بكثير من الدور الريفية التقليدية ، ولكن الدور المخربة بسبب حوادث الشمال هي اضعاف هذا الرقم .
لم تقدم اية تعويضات او معونات اخرى الى المتضررين بسبب حوادث الشمال ، كما لم تقم الحكومة باية مشاريع اغاثة للمنطقة بل بالعكس جمدت بعض الاجهزة الحكومية مشروع بعثة الامم المتحدة القاضي باغاثة المتضررين وتقديم معونات وخبر عن طريق وكالات برنامج التطوير التابع لها واقتراحات متعددة لاعمار كردستان .

٨ــ اعادة سكان القرى العربية والكردية الى اماكنهم السابقة اما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر اتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لاغراض النفع العام وفق القانون فيجرى اسكانهم في مناطق مجاورة ويجرى تعويضهم عما لحقهم من ضرر بسبب ذلك .
سمح لسكان قريتين فقط من مجموع ٢٢ قرية كردية بالعودة الى قراهم حتى الان وهي بارولي وقه‌رغه‌تو في كركوك وحتى ذلك فقد جرى بعد احاج شديد . ولم يعوض الاهلون عن الاراضي التي اعتبرت محرمة كما لم يسمح لسكان تلك القرى ببناء دورها في اراضيها الواقعة خارج المنطقة المحرمة ، بل بالعكس تم الاستيلاء على هذه الاراضي وزراعتها بحجة انها ستتخذ معسكرات في المستقبل ، ولم يسمح لالاف العوائل من الحي الجمهوري باعادة بناء دورهم .. ولكن عكس ذلك هو الذي تم حيث احيطت المناطق الشرقية من مدينة كركوك باحياء عربية صرفة بنتها الحكومة ووزعتها على المواطنين العرب وخاصة من خارج المحافظة وفي مناطق اخرى جيء بالعرب من جديد الى مناطق كردية كما حصل في قرى مطيق وبالاني وزند والى (١١) قرية التي اشترى المدعو علي الدجام ملكيتها من الاقطاعيين الاكراد بمبالغ دفعتها الحكومة ، فضلا عن عدد من القرى والمقاطعات في سنجار وخانقين . واتخذت الحكومة اسلوبا اخر في تعريب هذه المناطق وهو جلب الموظفين وافراد الشرطة والعمال وغيرهم من العرب من خارج كركوك واعطائهم الدور ودفاتر النفوس التي تثبت انهم من كركوك ، وهذا الاسلوب على المدى البعيد اكثر خطورة من غيره من الاساليب التي اتبعت حتى الان .

٩ــ الاسراع بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في المنطقة الكردية وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الاقطاعية وحصول جميع الفلاحين علي قطع مناسبة من الارض واعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنين القتال المؤسفة .
تم تشريع قانون جديد للاصلاح الزراعي تضمن تحديد الحد الاعلى للاراضي التي تزرع تبغا بـ(٤٠) دونما وهو اقل من الحد الاعلى لاى منتوج اخر في البلاد ، وكان ذلك بناء على اقتراح من حزبنا الديمقراطي الكردستاني الذي طلب ان يكون الحد الاعلى (٣٠) دونما بدل من (٦٠) دونما الذي اقترح من قبل الاصلاح الزراعي وساند حزبنا ويساند باستمرار تنفيذ القانون المذكور الذي سيساهم مساهمة فعالة في تغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في الريف الكردي لصالح الجماهير على ان الحكومة تستخدم الاصلاح الزراعي في المناطق التي فيها اقليات قومية كوسيلة للضغط على انصار حزبنا وللتبعيث والتعريب ، كما وان بعض المحافظات الكردية لم تزود بالامكانيات الكافية لتسريع تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي الى امد قريب .

١٠ــ جرى الاتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلي :
أ) يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية .
ب) اضافة الفقرة الاتية الى المادة الرابعة من الدستور (تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية) .
ج) تثبيت ما تقدم في الدستور الدائم .
نفذت الفقرتان (أ و ب) في اعلاه ومن الطبيعي لا يمكن تنفيذ (ج) الا بعد تشريع الدستور الدائم .

١١ــ اعادة الاذاعة والاسلحة الثقيلة الى الحكومة ويكون ذلك مرتبطا بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق .
سلمت وجبة من الاسلحة الثقيلة وجهاز اذاعة الى الحكومة ولم تبلغ تنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق .

١٢ــ يكون احد نواب رئيس الجمهورية كرديا .
معلوم ان هذا البند لم ينفذ وقد اقترحت الحكومة فعلا على الحزب الديمقراطي الكردستاني ان يقدم مرشحا لهذا المنصب الا ان حزبنا امتنع عن هذا بعد اقتناعه اثر الاشتراك في الوزارة ان الصلاحيات والسلطات التي تمنح لمرشحه لن تكون بالشكل الذي تمكنه من ملء هذا المركز الحساس والهام ، ومتى شعرنا بان هذه الصورة ستتغير ايجابيا فلن نتوانى عن تقديم مرشح لمنصب نائب رئيس الجمهورية .

١٣ ــ يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان .
لم يجر قانون تعديل المحافظات بل بالعكس هناك تجاوزات مستمرة على القانون المذكور خاصة من قبل اجهزة الامن والسلطات المركزية .

١٤ــ اتخاذ الاجراءات اللازمة بعد اعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها اكثرية كردية وفقا للاحصاءآت الرسمية التي سوف تجرى ، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردى فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتي ، والى ان تتحقق هذه الوحدة الادارية يجرى تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية ، وحيث ان الحكم الذاتي سيتم في اطار الجمهورية العراقية فان استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال .
من ضمن البنود السرية ان يجرى الاحصاء ضمن عام من اعلان البيان وان ينفذ الحكم الذاتي كاملا بعد اربع سنوات من ١١ /آذار .
لم يجر الاحصاء في موعده المقرر ، ومعلوم ان الاحصاء قد اجل بناء على طلب الحكومة ، وعمليات التعريب والتبعيث مستمرة منذ ذلك الوقت وبشتى الوسائل وان هذه العمليات كانت السبب الاول والاساس في نسف الثقة وخلق الاصطدامات وهي بمثابة حرب غير معلنة على الشعب الكردى ، وما من شك في ان تحديد المنطقة الكردية سيساهم في حل الكثير من المشاكل بين الجانبين وكلما ابتعد امد تحديد المنطقة الكردية كلما ابتعد الحكم الذاتي عن المنال الذى اتفق على انجازه خلال مدة اقصاها اربع سنوات .

١٥ــ يساهم الشعب الكردى في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق .
ان السلطة التشريعية القائمة هي مجلس قيادة الثورة الذى لا يساهم فيه الاكراد ، وهذا يعني حرمان القومية الكردية من اهم ركن من اركان المساهمة في الحكم ، ولم تتخذ الترتيبات اللازمة لاقامة المجلس الوطني الذى من المفروض ان يساهم فيه الاكراد بنسبة السكان لحد الان .

التزامات الحزب الديمقراطي الكردستاني بموجب بيان آذار

اما فيما يتعلق بالتزامات الحركة الكردية حتى وان كانت غير مكتوبة فمن المعلوم ان النقطة الاساسية منها كانت المساهمة في اعادة الاوضاع الطبيعية الى المنطقة وتوطيد السلطة المركزية ، وبهذه الروحية ووفق هذا المفهوم عمل الحزب الديمقراطي الكردستاني بالتعاون مع الحكومة من اجل سيادة القانون والنظام وسيادة مؤسسات الدولة ، فاعيدت الادارات المحلية الى المناطق التي خلت منها وفتحت الطرق العامة واعيد فتح مخافر الشرطة التي اغلقت في سنوات القتال وساد جو من الهدوء والصفاء وتناسي احقاد الماضي تجاه الذين رفعوا السلاح ضد قومهم في الماضي ، والتحق افراد البيشمركة من القوات المسلحة بوحداتهم وتم تشكيل حرس الحدود وحلت مؤسسات الثورة الكردية ، ولقد سادت هذه الروح اكثر من سنة كاملة ، ونحن لا ندعي هنا باننا اوفينا بجميع التزاماتنا حيث ان ذلك مرهون بتعاون صادق ومخلص بين الطرفين .

والتي يؤكد حزب البعث ان بدء علاقات جديدة كالتي نشأت بعد ١١ آذار يتوقف على تطبيقها .

ان الشروط رقم (١ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨) هي شروط عامة ينبغي على الطرفين الالتزام بها اما الشروط الاخرى فهي شروط خاصة بنا وترتب اثارا والتزامات على حزبنا فقط .

ان الشرط الاول يخص سيادة القانون ومؤسسات الدولة الدستورية واننا في الوقت الذى نؤيد المبادئ الواردة فيه نؤكد ان اى نقص في تطبيقه يدل على استمرار الاحوال الشاذة وان بدون ذلك سوف لن يكون هناك سلام حقيقي ، وفي تقديرنا انه يجب ان يكون مطلب الحكومة الرئيسي ، وهو مطلب عادل نحرص على تنفيذه .

واننا في الوقت الذى لانبرئ انفسنا ولا ننزه جميع منتسبينا لكننا في الوقت ذاته نعتقد ان سيادة القانون تستوجب ان تتعامل الاجهزة الحكومية مع المواطنين وفق القانون ونقول مخلصين ان الكثير من حوادث الخروج على القانون انما حدثت نتيجة لسوء استعمال القانون او تجاهله من قبل المسؤولين .

وبهذه المناسبة نود ان نبين اننا سرنا بخطى حثيثة بعد ١١ آذار في اتجاه تعزيز سيادة مؤسسات الدولة والقوانين والانظمة بالرغم من عدم وجود شروط مكتوبة ، واننا اذ نعلن استعدادنا لمكافحة اى خروج على سيادة القانون ومؤسسات الدولة لانخفيكم اعتقادنا ان التطبيق العملي لذلك مرتبط بالعمل على بناء الثقة وعودة الامور الى مجاريها الطبيعية وتحقيق المشاركة الحقيقية للقومية الكردية في الحكم واستئناف مسيرة آذار نحو تنفيذ الحكم الذاتي ، وسنعلق بايجاز على الشروط العامة التي تتعلق بالجانبين .

فبالنسبة الى الفقرة (٦) التي تطالب بادانة الاغتيالات السياسية ، اليست السلطة المسؤلة عن سن القوانين وتشريعها وتنفيذها والمسؤولة الاولى عن حماية ارواح المواطنين وفق جميع الشرائع اولى من غيرها بان تتجنب الاغتيالات السياسية ؟ ولدينا ادلة وامثلة كثيرة تؤكد ان السلطة تبيح لنفسها حق اغتيال من تعتبرهم خصومها سواء اكانوا في الجنوب او الشمال او في العراق او في خارجه ، وان هذه الظروف قد خلق حالة من عدم الاطمئنان والقلق لدى المواطنين وهي احد الاسباب الجذرية التي تجعل المواطنين يقفون موقفا سلبيا حتى من بعض اجراءآت الحكومة الايجابية ، واننا نعتقد ان الاقلاع عنها سيوفر على الحكومة وعلى المجتمع جهودا ومتاعب كثيرة .

وبخصوص الفقرة (٧) فاننا نؤيدها تماما ونؤكد على احترام الحقوق والحريات التي كفلتها القوانين لابناء الشعب على قدم المساواة ودون تفريق او تمييز .

وحول الفقرة (١٠) فقد عملت اجهزة الامن والاستخبارات بمعزل عن الاداريين الذين عينوا بعد ١١ آذار ومع هذا فلم يتصد احد لاعمالهم حتى باشروا بتدبير المؤامرات والاغتيالات ومحاولة شراء الذمم حتى من انصار الحزب الذى اريد التحالف معه ، وان الاجراءآت اتخذت بهذا الصدد من جانب منتسبي حزبنا تدخل ضمن اطار الاعمال الوقائية وفي بعض الاحيان اضطرتهم هذه الاعمال الى المقابلة بالمثل فعلا .

واما بخصوص الفقرة (١١) التي تقول (التزام حزبكم بعدم الاعتداء على العناصر المؤيدة للثورة ، وعدم خطف وتعذيب وقتل المواطنين) ان هذا هو بالضبط ما يطلبه حزبنا من حزب البعث العربي الاشتراكي ، ولابد وانكم تعلمون بان مواطنينا من جميع الاتجاهات دون استثناء قد اختطفوا وعذبوا وقتلوا في قصر النهاية وغيره من سجون الحكومة وان العديد من منتسبي حزبنا قد ذهبوا ضحية هذه الاساليب النادرة في العالم المعاصر ، وان الموصوفين بالعناصر المؤيدة للثورة والتي القي القبض عليها من قبل اجهزة الحزب الديمقراطي الكردستاني هم في الحقيقة تلك العناصر التي كلفت من قبل اجهزة الامن للقيام بأغتيالات او تخريبات او افتعال ازمات في المنطقة الكردية ، واننا على استعداد لاجراء تحقيق شامل في ذلك وبالنسبة الى الطرفين .

واما بخصوص التزام كافة الاداريين المحسوبين على حركة حزبنا بتطبيق القوانين والانظمة الواردة في الفقرة (١٤) نعتقد انهم فعلا يقومون بذلك وفي كثير من الاحيان في ظروف صعبة للغاية ، وقد ذهب بعضهم ضحايا هذه الظروف والازمات ، ومن جهة اخرى نأسف اذ نقول ان الحقوق القومية للاكراد والتي اقرها مجلس قيادة الثورة تحارب في التطبيق من قبل المسؤولين في المناطق التي يديرها مسؤولون من حزب البعث العربي الاشتراكي .

وعن الفقرة (٢٠) التي تطلب الاتفاق على ابعاد العناصر الادارية التي عينت بناء على طلب حزبنا ولم تخضع او تنفذ اوامر السلطة المركزية ، نرجو ان تبنوا لنا ما هي اوامر السلطة المركزية التي لم تنفذها هذه العناصر ؟ واننا نؤيد اى اجراء عادل تتخذه الحكومة ضد المقصرين منهم عربا كانوا ام اكرادا .

وبالنسبة الى الفقرة (٢٠) التي تنص على (اعادة جميع النازحين الاكراد الى اماكنهم سواء نزحوا قبل ١١/آذار ام بعده) نقول ان السلطات والجهات المختصة رفضت اعادة الاكراد الى القرى التي اجبروا على تركها كما اسلفنا سابقا .

واما بخصوص عودة العشائر التي نزحت من قضاء عقرة بعد عودة السلام الى البلاد ، فقد عملنا جهدنا وفق اتفاق مكتوب على اعادتهم ولكن الطريقة التي اعيدوا بها من قبل اوساط معينة في السلطة كانت مخالفة للاتفاق حيث زودوا بالمال وبكميات كبيرة من الاسلحة واجيز ضباط من الجيش لقيادتهم واستحوزوا فور عودتهم على قرى واملاك الاخرين ولم يضيعوا الفرص لخلق الفتن مما اضطر المئات من العوائل المستقرة هناك على النزوح ، ولا نعتقد ان اعادتهم وفرضهم على الاخرين بقوة السلاح سيكون مقبولا لدينا في اى وقت من الاوقات ، واننا سنكون في عون كل الذين يرغبون في العودة والعيش كمواطنين وقد عاد بالفعل الالوف من العوائل بهذه الطريقة وبذلنا كلما في وسعنا لمعاونتهم واسكانهم ، ونعتبر ذلك واجبا وطنيا وانسانيا من واجباتنا .

وبخصوص الفقرة (٢١) نؤيد رأيكم كليا في ضرورة عدم التدخل في شؤون الحكم اليومية من قبل اية جهة كانت ، ونرى ان يكون ذلك شاملا لعموم العراق .

وحول الفقرة (٢٢) التي تتضمن اقتراحا بتشكيل (هيئة قضائية من حكام معروفين بنزاهتهم واستقامتهم ، وتحظى هذه الهيئة بتأييد القوى الوطنية وتأخذ على عاتقها مهمة التحقيق في جميع القضايا التي تخص امن الدولة في المنطقة الشمالية نطالب بتشكيل هذه الهيئة فورا .

وحول (اطلاق سراح جميع الموقوفين في سجون حزبنا ومعتقلاته) الوارد في الفقرة (٢٣) من مذكرتكم اننا موافقون وعلى ان يشمل العراقيين وبدون استثناء ، ونرجو ان تعلموا ان المشار اليهم هم الذين ارسلوا المتفجرات او تآمروا على حياة قادة حزبنا اوقاموا بتخريبات في مختلف مناطق كردستان وبتوجيه من اجهزة حزبكم .

اننا نطالب من القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ان تضع نفسها مكاننا وتتمحص في الفقرتين (٢ و ٥) الواردتين في المذكرة وتسأل نفسها هل بالامكان قبول هذين المطلبين في آن واحد ، فمن جهة يعطي حزبكم الحق لنفسه ان يتصل بكل من هب ودب في كردستان ، وقد كانت هذه الاتصالات حتى الان مساع ومحاولات واموال واسلحة لاضعاف حزبنا ، ومن جهة اخرى تطلبون من الحزب الديمقراطي الكردستاني ان يمتنع عن اجراء اية اتصالات مع اية فئة اخرى ! واما القول بان من يتصل بهم حزب البعث تقدميون ومن يتصل بهم الحزب الديمقراطي الكردستاني رجعيون واعداء للثورة فلا يتجاوز التسميات لغرض التبرير ، وعلى كل حال فان هدف الفقرتين هو واحد وهو عزل الحركة الكردية وتفتيتها وخلق مراكز قوى عديدة في كردستان ، والواقع ان علاقاتنا مع القوى الوطنية في العراق ليست بنت اليوم وانما نمت وتطورت منذ تأسيس حزبنا وحتى يومنا هذا وعلاقات الحكومات المتعاقبة مع العناصر المعادية لطموح القومية الكردية ليست بنت اليوم ايضا كما لا يخفى عليكم حتما وجدير بالذكر ان مساهمتنا بوزراء في السلطة

وبأعضاء في السجون والمعتقلات والتعذيب الرهيب بالاضافة الى التجاوزات الاخرى وضعنا في موقف حرج للغاية ولكن حرصا على المصلحة العامة والوحدة الوطنية وعدم تدهور الاوضاع الى الاسوء ابقينا وزراءنا في الحكومة رغم الازمات العميقة التي مرت بها علاقاتنا .

وبخصوص الفقرة (١٢) فان حزبنا كان ولا يزال ضد مبدأ الاحتكار وقد كانت هذه سياسته قبل وبعد ١١/آذار في جميع المؤسسات الشعبية والرسمية التي يؤخذ رأيه فيها ، ولم يجبرنا احد ان نقدم وزيرين مستقلين من مجموع خمسة وزراء بعد ١١/آذار مباشرة ، ثم ان هناك مبدأ التشاور الذى اقر في بيان آذار والذى ندعو الى الالتزام به في حين ان الحكومة هي التي تجاهلته في الآونة الاخيرة كما ولم تطبقه اصلا في المناطق التي فيها اقليات قومية من غير الاكراد واذا القينا نظرة على الاجهزة الادارية حتى في المحافظات الثلاث التي وضعت فيها ادارات كردية نجد ان مايقرب من نصف المسؤولين المباشرين في هذه الاجهزة هم ليسوا اعضاء في حزبنا ، واما على نطاق التمثيل في الاجهزة المركزية فاننا في الوقت الذى نعتز بكل وطني مخلص يخدم شعبه فان تعيين معظم الموظفين البارزين في هذه الاجهزة قد تم دون استشارة حزبنا وهم قلة على كل حال وقد وقفنا منهم عموما موقفا ايجابيا ، واذا كان تعون حزبنا مطلوبا من قبل الحكومة فان هذا التعاون يتطلب المشورة في مثل هذه الامور ايضا ، لقد وقفنا في الماضي وسنقف في المستقبل ايضا ضد اسناد المناصب الحساسة الى الاكراد الذين يعادون طموح قومهم ويحاربون شعبهم ، ومن ناحية اخرى نرى ان من حقنا ان نعارض تعيين الموظفين الاساسيين في كردستان دون استشارة حزبنا الامر الذى اقره بيان ١١/آذار .

واما بصدد الفقرة (١٣) فلا يبني حزبنا سياسته على اساس خصوصية مصالحه الذاتية بمعزل عن مصالح البلد الاساسية ، ولكن قلما يستجاب الى حقوق الشعب الكردى دون مطالبة ، وقلما تعامل كردستان والاكراد بصورة منصفة حيث نضطر ازاء ذلك الى المطالبة وفي بعض الاحيان بالحاح لان الشعب يلح في المطالبة ، الامر الذى يبدو للبعض بالصورة المذكورة في الفقرة المشار اليها اعلاه ، وازاء كل مثل يذكر عن (خصوصية المصالح) نستطيع ذكر عشرات الامثلة الصارخة عن الغبن الذى لحق ويلحق بالاكراد يوميا ، وانه لغبن مضاعف ان يطلب الينا السكوت على الغبن .

وحول التزام حزبنا بمنع حالة التسلح في جميع المناطق التي يقطنها الاكراد الوارد في الفقرتين (١٥ و ٢٥) فاننا نتفق معكم على ضرورة تطبيقه وسيكون نتيجة مباشرة لعودة العلاقات الطبيعية فيما بين حزبينا ، واذا كان منتسبو حزبنا يحملون الاسلحة في القرى والارياف فان حزبكم يوزع الاسلحة على منتسبيه وانصاره في كافة ارجاء البلاد ، واما في المناطق الكردية التي فيها اقليات قومية فتوزع الاسلحة على كل من يقبل استلامها خاصة الذين يعادون حزبنا سواء اكانوا في المدن او الارياف ويتدربون رسميا عليها وقد ساهم ذلك في خلق حالة التوتر التي نراها اليوم .

واما الفقرة (١٨) التي تعتبر مقراتنا مفتوحة في انحاء العراق للعناصر المنادة للثورة فامر غير صحيح ومبالغ فيه كثيرا ، والعناصر التي تسمى بالرجعية والموجودة عندنا سبق وان اعلمناكم عن المساعي والوعود واوراق عدم التعرض التي منحهم اياه مسؤولون كبار في اجهزة الدولة فلماذا هي رجعية اذا كانت عندنا وتصبح تقدمية اذا استلمت اوراق عدم التعرض واتت الى جانبكم ؟ على ان الشيء الذى يجب ان نتفق عليه في بناء علاقات جديدة طيبة هو عدم قيام اى طرف بتبني خصوم الطرف الاخر .

انكم تتهموننا بعلاقات واسعة مع اعداء الحكم في الداخل والخارج بما في ذلك جملة اتهامات باطلة لا اساس لها كما جاءت في الفقرتين (٣ و ٢٨) ، ان السبب الرئيسي لهذه العلاقات باية درجة كانت هو ظروف الاجواء السلبية بين حزبينا وان مفاتيح هذه الامور هي في ايدى الحكومة اكثر مما هي في ايدينا والفترة التي اعقبت بيان آذار وحتى ٢٩/ايلول ١٩٧١ خير دليل على ذلك ، واما عن التهريب فاننا على استعداد كامل للقيام بمكافحته علما انه موجود بشكل او اخر في كافة المناطق الحدودية ، وقد تحققت في السنة

الماضية ما يزيد عن ثلاثة ملايين دينار من واردات محافظة السليمانية نتيجة لمكافحة التهريب ومع هذا استمر الاتهامات ضد ادارة السليمانية بخصوص عدم مكافحة التهريب .

لقد ورد في مذكرتكم جملة من الشروط التي هي في الحقيقة اتهامات اكثر من ان تكون شروطا وان هذه الاتهامات باطلة ولا تستند الى اية دلائل واقعية وتدخل الفقرات (٤و٢٦و٢٧) في عداد ذلك ، فبالنسبة الى الفقرة (٤) اننا لم نحارب العناصر الوطنية الايرانية ولم نسلم احدا الى السلطات الايرانية وليس كل الذين تسمونهم عناصر وطنية هم كذلك فعلا ، فلا تعتبر العناصر الوطنية الايرانية نفسها الجنرالين بهختيارى وبناهيان عناصر وطنية .

وبخصوص الفقرة (٢٦) التي تطالب (بعدم وضع العقبات امام تنفيذ قرارات الثورة القاضية بمنح الحقوق الثقافية والادارية للاقليات) في اول لقاء لمفاوضات آذار اثار ممثلو حزبنا ضرورة منح الاقليات القومية حقوقها ، وقد انتفض بعض اعضاء وفد حزب البعث لذلك ، ولكن وفي تقديرنا ولاغراض تاكتيكية صدرت حقوق التركمان الثقافية قبيل اتفاق آذار وقد ايدناها ايا كان الغرض منها وقد اصدرت الحقوق الثقافية للناطقين باللغة السريانية اينما هذا العام ، واننا رحبنا بجميعها وسندافع عنها وسنساعدهم ضمن امكانياتنا للتمتع بها ، لان ذلك ينطلق من مبادئ حزبنا وان شعبنا الذى اكتوى بنار الاضطهاد يقدر تماما اهمية حقوق الاقليات التي تربطنا واياها علاقات جيرة ونضال ومواطنة ولا تفوتنا الاشارة بهذه المناسبة الى ان مشروع ميثاق العمل الوطني تجاهل الاشارة الى حقوق الاقليات ، وصراحة اننا نعتبر الحقوق الثقافية للاقليات القومية امتداد للاقرار بالحقوق القومية للشعب الكردى ، ولنأتي الى التطبيق العملي لهذه الحقوق ولنكشف النقاب عن الذى يعيق تطبيقها وكما تعلمون فان العبرة دائما بالتنفيذ اكثر مما في الاقرار ، فعلى نطاق المدارس التركمانية لم تؤسس مدرسة تركمانية واحدة في قضاء تلعفر الذى يزيد عدد التركمان فيه على (٧٠) الف نسمة ، واما في كركوك فقد قلصت المدارس التركمانية في السنة الاولى من عمرها مئة مدرسة الى اربعين مدرسة ، وقد جرت حملة قمع واسعة اثناء تلك العملية قتل على اثرها احد الاشخاص ولم تراع هذه الدراسة الناشئة باى شكل من الاشكال ولم تزود هذه المدارس بالكتب المدرسية في الوقت المناسب ، وقام اكثر من جهاز حكومي ببث الدعاية ضد الدراسة التركمانية ، وكانت النتيجة ان المئات من اولياء امور الطلبة شعروا ان مستقبل ابنائهم مهدد بالخطر فنقلوهم من المدارس التركمانية الى المدارس المشمولة بالدراسة العربية وان الدراسة التركمانية على وشك الانهيار الكامل فعلا واما في ديالى فلم تؤسس مدرسة تركمانية واحدة ، فمن الذى يحارب تنفيذ حقوق الاقليات نحن ام اجهزة الحكومة وحزب البعث العربي الاشتراكي ؟

وجدير بالاشارة هنا ان قرار حقوق الناطقين باللغة السريانية قد اهمل ضرورة تعلم هؤلاء المواطنين اللغة الكردية في حالة تواجدهم في كردستان وانما نص على تعلم اللغة العربية فقط ، واما قرار مجلس قيادة الثورة الذى يخص تشكيل وحدات ادارية للمناطق التي تسكنها الاقليات القومية فلنا عليه ملاحظة اساسية حيث اننا نرى انه من الحق والعدل والموضوعية ان تحدد اولا منطقتي القوميتين الرئيسيتين في العراق وهما القومية العربية والقومية الكردية اولا ومن ثم يجرى تحديد مناطق الاقليات ضمن هاتين المنطقتين ، واى اجراء مخالف لذلك لانرى فيه الا محاولة لتقليص المنطقة الكردية تحت شعار تحديد مناطق الاقليات .

واما حول الفقرة (٢٧) التي تقول (عدم عرقلة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي باى شكل من الاشكال) كما اسلفنا في مكان اخر من هذه المذكرة ان حزبنا هو الذى اقترح ان يكون الحد الاقصى لحصة الملاك للاراضي التي تزرع تبغا (٣٠) دونما ومن ثم اصبح (٤٠) دونما ومع هذا فان نسبة عالية من الفلاحين ستبقى بدون ارض ويصعب حل مشاكلهم دون تنفيذ مشاريع الرى والتصنيع على نطاق واسع ، ان حزبنا كان مع الاصلاح الزراعي دوما ولم ولن نساهم في عرقلة تنفيذ قانونه وان ذكر هذه القضية باستمرار يدخل

ايضا في عداد محاولات الصاق التهم بحزبنا ، ومن الناحية السياسية فان رؤساء المرتزقة اللذين جندتهم الحكومات المختلفة ضد شعبنا هم كبار الاقطاعيين في كردستان امثال رؤساء وشيوخ الهركية والسورجية وغيرهم ، ومن حيث التطبيق العملي فقد بقيت ادارة محافظة السليمانية تشكو لمدة طويلة من قلة الكادر الفني الذى بدون توفره يصعب تطبيق القانون بسرعة وبناء على الحاحنا استجيب لهذا المطلب واما في المناطق المختلطة فيستخدم قانون الاصلاح الزراعي وتوزيع الاراضي كوسيلة للضغط على الاكراد لتغيير الواقع القومي ، والاصلاح الزراعي مهمة ديمقراطية وعندما توضع في اطار عنصري تفقد هذه المهمة محتواها وتتحول الى وبال على الفلاحين وتكون سببا للحقد والضغينة والتناحر ، وتوزيع اراضي مقاطعة عين الغزال الكردية على عشائر البو متيوت وقضية شراء القرى الاحدى عشرة في داقوق وزراعة اراضي قرى دبس الكردية بالتراكتورات الحكومية بعد اخذها من اصحابها الاكراد كلها نماذج حية على ما نقول ، ولا يمكن تغطيتها باتهامنا بعرقلة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي .

ورد في الفقرة (٢٤) من مذكرتكم (تسليم الاسلحة الثقيلة الى السلطة) لقد نصت المادة (١١) من اتفاقية آذار على تسليمها في المراحل الاخيرة من تنفيذ البيان ، نعتقد انكم تشاركوننا الرأى اننا ما زلنا بعيدين عن تنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق بالرغم من اننا نقترب من المدة النهائية المقررة لتنفيذه ، ومع هذا فقد سلمنا بالفعل كما اسلفنا وجبة من السلاح الثقيل اى المدافع وجهاز اذاعة كاشارة لحسن النية واذا وجدوها البحث قديمة فان جميع اسلحتنا قديمة .

وواضح ان مطالبتنا بتسليم الاسلحة الثقيلة الان هو خروج على اتفاقية آذار .

وبخصوص الفقرة (١٩) الخاصة بحرس الحدود نود ان نبين ثمة فرقا بين مفهومنا ومفهوم بعض الاخوان في الحكومة حول حرس الحدود . ونظن ان الذين ساهموا في صياغة اتفاقية آذار من قادة حزب البعث العربي الاشتراكي يعلمون ان الفكرة الاساسية من اقامة حرس الحدود كانت توفير ضمان الامان بالنسبة الى شعب تعرض للاضطهاد والحرب لمدة عشر سنوات . في حين يرى بعض المسؤلين ان الهدف من تشكيل حرس الحدود هو اعاشة منتسبيه وحسب .

وان حرس الحدود قوة محلية لذلك لا يسعنا الموافقة على ربطهم بوزارة الدفاع . واننا نطالب بتشكيل قيادة لها بصيغة امرية او مديرية ترتبط بوزارة الداخلية وتشرف على تنظيم وتدريب وتفتيش افواج الحرس . وكذلك نأمل ان تدجوا حلا لمشكلة قيادات الافواج التي لم تحل باستثناء تعيين امراء الافواج . ولا نرى اى مبرر لتغيير اماكن الافواج التي تم الاتفاق عليها . ونعتقد ان تشكيل قيادة لحرس الحدود وحل مشكلة قيادات الافواج الادارية والمعاشية سيسهل تنفيذ مقترحاتكم الاخرى التي نتفق معكم حول ضرورة تنفيذها وهي :

أ ـ تعيين ضباط وضباط صف من الاكراد العاملين في الجيش العراقي نتفق معا على تعينهم لكي يقوموا بتدريب افراد الحرس .

ب ـ خضوعهم للانظمة والقوانين العسكرية المرعية .

ج ـ عدم السماح لهم بأرتداء ملابس البيشمركة .

د ـ عدم السماح لهم بالنزول الى المدن مصطحبين اسلحتهم .

هـ ـ خضوعهم للتدريب .

و ـ خضوعهم للتفتيش من قبل قيادة حرس الحدود بدلا من (امراء الوية الجيش) .

ز ـ عدم السماح لامراء الافواج بترك افواجهم الا بعد موافقة قيادة حرس الحدود بدلا من (امر اللواء المسؤل

واما بالنسبة الى الفقرة (٢٠) التي تقول (السماح لجميع القوى الوطنية والتقدمية التي تدعم الثورة بان تمارس نشاطها بحرية فاذا كانت ((الديمقراطية للعراق)) شعارا ترفعونه باستمرار فينبغي والحالة هذه ان تكون الديمقراطية في كردستان في مقدمة الشعارات التي ترفعونها وتطبقونها) .

لقد رفعنا شعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان قبل ١١ آذار وقبل ان يأتي حزب البعث

العربي الاشتراكي الى الحكم . الواقع رفعنا هذا الشعار منذ السنوات الاولى للثورة الكردية وقد كان ولا يزال يعبر عن حاجة الشعب العراقي بعربه واكراده لا بل انه يمثل احد طموحاته الاساسية واننا لانرفع هذا الشعار للمزايدة او المناقصة ، ولم نستثني كردستان من شعار الديمقراطية لا بل يتفق معظم المراقبين ان كردستان انضج للتطبيقات الديمقراطية من باقي انحاء العراق والسبب في ذلك يعود حسب اعتقادنا الى سياسة حزبنا السليمة المبنية على توجيهات رئيسه البارزاني ولنأتي الى التطبيق العملي لهذا الشعار. نعتقد اننا لانجانب الحقيقة اذا قلنا ان التأييد الاصيل والثابت الذي يحظي به الحزب الديمقراطي الكردستاني لايضاهيه تأييد اى حزب او فئة اخرى في كردستان وخارجها . كما وان الحرية التي تتمتع بها الفئات السياسية الاخرى في كردستان لاتشوبها شائبة وقد نجا الالوف من قادة وكوادر واعضاء الاحزاب الوطنية الاخرى عربا واكرادا بحياتهم عبر السنوات العشر الماضية وذلك بقدومهم الى المنطقة الكردية .

فما هو القصد بالقوى الوطنية والتقدمية ؟

فاذا كان المقصود حزب البعث العربي الاشتراكي . فلم يكن لحزب البعث جذور بين صفوف الشعب الكردي والسبب واضح فان مجمل شعاراته وتأريخيه يتعلق بطموح القومية العربية ولسنا بطبيعة الحال ضد اية عقيدة او رأى طالما يلتزم حاملوه ببثها بالطرق للاعتيادية . واما ان يزود البعض بالمال والسلاح وان يستخدموا نفوذ السلطة في الاعتداء على حقوق المواطنين وسجنهم وارهابهم وتوزيع مغانمها على المؤيدين من المرتزقة فهذا هو الذي قاومناه وسنقاومه ، لانها ليست ممارسات حزبية . بل اعمال ابتزاز وارتزاق . وهذا بالضبط الذي حدث بالنسبة الى ما سمي (بجبهة تحرير كردستان) التي خصص لاعضائها رواتب شهرية واتخذت من مقر لجنة السلام السابق مقرا لها وارتبطوا باجهزة الامن مباشرة بحيث كانت البيانات تكتب وتطبع من قبلها مباشرة وكان من باكورة اعمال هذه الجماعة ارسال المتفجرات على شكل هدايا الى احد مسؤولي حرس الحدود واخرين من الحركة الكردية . ولابد ان نضيف ان الديمقراطية لاتعني حرية العمل للاحزاب فقط بل تشمل كذلك اعلان الحريات الديمقراطية واقامة الحكم على اساس مجلس تشريعي منتخب ومجلس تنفيذي مسؤول امامه . لقد ورد اتهام في المذكرة مفاده باننا نتصدى لمنظمات حزبكم في المنطقة الكردية في الوقت الذي تمارس فيه منظماتنا الحزبية فعالياتها بحرية في مناطق العراق الوسطى والجنوبية . ان منظمات حزبنا في مناطق العراق الوسطى والجنوبية تعمل بين صفوف الاكراد فقط في المناطق المذكورة وليست لدينا اية تحفظات على فعاليات حزب البعث بين العرب القاطنين في المنطقة الكردية الا اننا ننظر بعدم الارتياح الى فعاليات حزبكم بين الاكراد خاصة لانكم لاتلجأون الى اتباع الاساليب السياسية في العمل بينهم وقد سبق وتطرقنا الى هذه الاساليب في مكان اخر من هذه المذكرة . واما بالنسبة الى الفقرة (٣١) الخاصة لتحديد وتوحيد المنطقة الكردية والواردة ضمن شروطكم . في الحقيقة بمقدور الحكومة ازالة كل العقبات التي تقف في طريق الاحصاء ان هي رغبت في اجراء نزيه وعادل وبعيد عن الضغوط والتاثيرات. واما اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الخاص بتحديد المنطقة الكردية والذي يتضمن توحيد الوحدات الادارية التي يقطنها الاكراد فقط بعد استحداث وحدات ادارية قومية في المناطق التي يقطنها الاكراد فينطوي على تلقيص المنطقة الكردية الى ادنى حد تحت ستار التوحيد .

وهذه الصيغة ليست جديدة على الاطلاق فامناطق المقصودة سبق وان اجرى الاقتراح بتوحيدها وشمولها بنظام اللامركزية عام ١٩٦٣ واقتراح حكام اخرون شمولها بالحكم الذاتي فيما بعد كأساس لحل القضية الكردية فضلا عن ان الاقتراح لاينسجم مع اتفاقية آذار ، التي نصت على توحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها اكثرية كردية .

فالبون شاسع بين مبدأ الاكثرية الكردية وبين مبدأ الكردية فقط .

ولو قبلت قيادة الحركة الكردية الصيغة المقترحة لما كان هناك اشكال في انجازه في يوم ١١ آذار ذاته .

واذا القينا نظرة شاملة على شروط القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي نرى انها تنطوي

على الرغبة في تقليص حاد لحجم ومجال عمل الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية • ويتضمن تجريده من مقوماته التي تطورت ونمت عبر تأريخه النضالي الطويل سواء اكان ذلك على نطاق كردستان او بصدد علاقاته مع الاحزاب الوطنية والاقليات القومية وكذلك في نطاق الحقوق التي اعترف للقومية الكردية بها في بيان آذار• ويقابل ذلك لابل يرافقه تقليص مماثل بالنسبة الى المنطقة الكردية وهو امر لايمكن ان نقره ولانرى هناك مبرر للاصرار عليه من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي اذا كان في النية بناء العلاقات الجديدة على اسس من التضامن والتعاون والثقة المتبادلة والاعتراف بالواقع •

٧ ــ المستلزمات التي نعتقد ان توفيرها من قبل الحكومة وحزب البعث العربي الاشتراكي يعالج الموقف المتدهور ويضع اسسا راسخة لعلاقات طيبة ومتطورة فيما بيننا • في تقديرنا ان المصلحة العامة تتطلب معالجة الموقف المتدهور بسرعة ولذلك ارتأينا تجزأة ملاحظاتنا الى مابين :

٧/١ ــ الباب الاول ويتضمن الفقرات التي تخص معالجة الموقف المتدهور او ايقافه عند حده على الاقل وتهيئة جو طبيعي لمعالجة المواضيع الاساسية •

٧/٢ ــ الباب الثاني ويتضمن الفقرات التي نعتقد آن الآوان لتنفيذها وتقع جميعها ضمن بيان آذار•

٧/١ ــ الباب الاول ويتضمن مايلي :

٧/١١ ــ اطلاق سراح الموقوفين والمحكومين والمختطفين •

٧/١٢ ــ ايقاف الاعمال المعادية والتي تعني وضع حد للتوقيف الكيفي والاختطاف وعدم توزيع الاسلحة والتخلي عن المؤامرات والكف عن ارسال المتفجرات •

٧/١٣ ــ ايقاف الضغوط والاستفزازات في المناطق الكردية التي تقطنها اقليات قومية ويعني ذلك ايقاف جلب الوافدين وايقاف الاعتداءات على منتسبي حزبنا ومنتسبي المنظمات الكردستانية الديمقراطية وخلق جو طبيعي في هذه المناطق • ومعاملة المواطنين بالمساواة، والالتزام بقرار اللجنة العليا لشؤون الشمال في عدم نقل الموظفين الاكراد من هذه المناطق دون موافقتها السابقة •

٧/١٤ ايقاف الاعلام المعادي ومساهمة الاعلام في تهيئة الجو بصورة ايجابية وطرح الامور ضمن اطار التعاون •

٧/١٥ ــ التوجه الى تصفية الاجواء السلبية بين قيادتي الحزب •

٧/٢ ــ الباب الثاني ، ويتضمن الفقرات التالية ::

٧/٢١ ــ ايقاف التعريب والتبعيث والاخلال بالواقع القومي في المناطق الكردية التي تقطنها اقليات قومية وازالة اثار التعريب ، وعدم العمل بين الشعب الكردي من وراء ظهر قيادته ، اذا كان التعاون مع هذه القيادة هدفا مقصودا • لقد سبق وان اشرنا الى حالات ونماذج وامثلة عديدة بخصوص التعريب والتبعيث في مكان اخر من هذه المذكرة لذلك لانرى موجبا لذكرها ثانية هنا •

٧/٢٢ ــ اقامة علاقات صداقة وتعاون ستراتيجية بين قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية من جهة وقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي والحكومة من جهة اخرى • وفي تقديرنا ان العلاقة المنشودة تنطلق من بيان ١١ آذار باعتبار ان الطرفين اللذين وقعا الاتفاق يستطيعان مواصلة تنفيذ الالتزامات المترتبة عليه وتنطلق العلاقة من مفهوم علاقة شريك في السلطة وممثل ثاني قومية في البلاد •

٧/٢٣ ــ جعل اللغة الكردية لغة رسمية وفق الاسس المذكورة في مكان اخر من هذه المذكرة •

٧/٢٤ ــ تحقيق مشاركة القومية الكردية في الحكم • وبغية ايضاح ذلك نقول ان الطموح المشروع للقومية الكردية هو التمثيل بنسبة السكان في السلطتين التشريعية والتنفيذية • وقد نصت المادتين (٢و١٥) من بيان ١١ آذار صراحة على ذلك ولسهولة الرجوع اليهما نذكرهما ادناه :

المادة (٢) ان مشاركة اخواننا الاكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادات الجيش وغيرها ، كانت وما زالت

من الامور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها فهي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ نؤكد ضرورة العمل من اجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما اصاب اخواننا الاكراد من حرمان في الماضي .

المادة (١٥) يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق معلم ان السلطة التشريعية منوطة بمجلس قيادة الثورة فقط . فليس للشعب الكردي اية كلمة في السلطة التشريعية ولا يساهم ممثلو الشعب الكردي في اتخاذ القرارات التنفيذية لعدم وجود مجلس الوزراء من ناحية وان الكثير من القرارات التنفيذية تتخذ من قبل مجلس قيادة الثورة من ناحية اخرى . واما بخصوص تطبيق المادة (٢) المذكورة اعلاه فانها مطبقة بصورة جزئية فقط . ونذكر واحدة الى الاجهزة الرئيسية في وزارة الدفاع والنفط والخارجية والعديد من الوزارات الاخرى واجهزة الامن والاستخبارات وغيرها تظهر ذلك بوضوح .

ان حزب البعث العربي الاشتراكي يصر على ابقاء مجلس قيادة الثورة بصيغته الحالية وان من حقنا ان نطالب الحكومة بايجاد صيغة لتحقيق المادة (١٥) من بيان آذار . وقد يكون اقامة مجلس وطني يتمتع بالصلاحيات التشريعية الكاملة بحيث لا يصبح اى امر قانونا دون المرور عليه مساهمة في حل هذه المشكلة .

وان مشاركة الاكراد في اللجنة العليا لشؤون الشمال المتمتعة بصلاحيات مجلس قيادة الثورة بخصوص القضية الكردية تعد مساهمة اخرى في هذا الموضوع .

واقامة مجلس الوزراء خاصة بعد مساهمة اتجاهات عدة في الوزارة له اكثر من مبرر . واننا على استعداد لدراسة اية صيغة يتقدم بها حزب البعث العربي الاشتراكي لتحقيق مساهمة القومية الكردية في الحكم . واما ابقاء الامور على حالها وعدم ممارسة القومية الكردية لحقها الطبيعي في السلطة التشريعية امر ليس بالامكان قبوله .

٢٥ /٧ — تحديد وتوحيد المنطقة الكردية بموجب اتفاقية آذار ، كان من المفروض تحديد وتوحيد المنطقة الكردية خلال عام ١٩٧٠ فمن حقنا ان نطالب بتحقيقه بعد مرور ثلثي المدة القصوى المقررة للحكم الذاتي . ولتحقيق ذلك لابد من خلق وضع طبيعي في المناطق المختلفة عليها وتحقيق ادارة مشتركة اثار اية عملية جرت للاخلال بالواقع القومي فيها . وان مبدأ الاحصاء هو الذي جرى الاتفاق عليه وهو قائم بالنسبة لنا .

والحزب الديمقراطي الكردستاني على استعداد لدراسة اى اقتراح يتقدم به حزب البعث العربي الاشتراكي لمعالجة الموضوع .

٢٦ /٧ — وضع تخصيصات عادلة لكردستان في المناهج الاستثمارية والخطة الخمسية .

لقد بينا في باب (ما نفذ وما لم ينفذ من بيان آذار) ان حصة الفرد في كردستان هي اقل بشكل ملموس من حصة الفرد على نطاق القطر ، وان حصة كردستان هي اقل من نسبة سكانها في الخطة الخمسية والمناهج الاستثمارية . فضلا عن التخلف الذي اصاب المنطقة بسبب ظروف القتال المؤسفة ولقد وضعنا اسسا ومشاريع في المناهج الاستثمارية الماضية ولكن لم يؤخذ بمعظمها ونحن على استعداد لوضع الدراسات والمشاريع بالنسبة الى المناهج الاستثمارية القادمة بعد تقديم المعلومات من قبل الاجهزة المختصة وسنبدي المقترحات باستمرار بامل الاخذ بها بغية تطوير المنطقة الكردية اسوة بالمناطق الاخرى من البلاد . ونود الاشارة هنا الى اننا لمسنا في الاشهر الاخيرة روح العدالة في استثناء المشاريع الخاصة بالمنطقة الكردية من سياسة التقشف من لدى رئيس مجلس التخطيط ورئيس الهيئة التوجيهية وهي الروح التي يجب ان تسود .

٢٧ /٧ — تعيين رؤساء اجهزة المخابرات في المنطقة الكردية بالتشاور وقبول نسبة عادلة من الطلبة الاكراد

في الكليات العسكرية والشرطة والطيران والبعثات والزمالات .

سبق وان اشرنا باسهاب عن الغبن الكبير الذى لحق ويلحق بالطلبة الاكراد والقومية الكردية من جراء عدم قبول في هذه المجالات الا بنسبة ضئيلة وان مطالبتنا بتصحيح هذه السياسة من حقنا وواجبنا . اننا نأسف اذ نقول ان الاجهزة المذكورة ليست فقط خالية من العناصر التي تعطف على القومية الكردية لابل انها تاخذ على عاتقها محاربة الحركة الكردية في كافة ارجاء المنطقة الشمالية وفضلا عن اجهزة الامن الاعتيادية هناك منظمتان متخصصتان لهذا الغرض وهما مديرية امن المنطقة الشمالية ومنظمة استخبارات المنطقة الشمالية ومقرهما في كركوك .

كم كان جميلا لو اقدم الحكومة الوطنية على اقامة اجهزة الحكم الذاتي للمنطقة الكردية بدلا من هذين الجهازين المتخصصين في مكافحة طموحات القومية الكردية في الحكم الذاتي .

٧/٢٨ـ تحديد موعد وصيغة الحكم الذاتي .

من المعلوم ان المدة القصوى لتحقيق الحكم الذاتي هي اربع سنوات . وكان من المفروض ان توحد المنطقة الكردية خلال السنة الاولى من البيان كما اسلفنا وان (تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردى فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتي) كما جاء في المادة (١٤) من البيان . لم ينفذ شيء من الذى جاء في هذه الفقرة . وحتى لو بوشر الان باتخاذ الاجراءات لتحديد وتوحيد المنطقة الكردية ، ووضع الاسس والصيغ للحكم الذاتي فان تنفيذها سيستغرق من الوقت بحيث نقترب من المدة القصوى المقررة وهي اربع سنوات. نقترح ان يقدم كل من حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني صيغة للحكم الذاتي . والحكم الذاتي في جوهره هو اقامة كيان قومي ضمن الوحدة الوطنية .

٧/٢٩ـ ايجاد حل لمشكلة الاكراد المحرومين من الجنسية العراقية من الفيليين والكويان والاوميان وغيرهم وذلك بمنحهم الجنسية والسماح للذين اخرجوا خلافا للضوابط التي تم الاتفاق عليها بالعودة الى وطنهم وان حل هذه المشكلة بهذه الصيغة معناه فسح المجال امام هؤلاء المواطنين لتأدية واجبات المواطنة بصورة كاملة والتمتع بحقوقها في الوقت ذاته وهي مشكلة وطنية وانسانية لا يجوز تركها او اهمالها .

٧/٣٠ـ اكمال التحقيق في مؤامرتي ٢٩/ايلول و ١٥/ تموز/ اللتين استهدفتا حياة رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ومعاقبة الذين يثبت التحقيق ادانتهم . وان من شان ذلك ان يساهم في بناء الثقة فضلا عن اهميته من حيث العدالة وسيادة القانون .

٧/٣١ ـ لجنة السلام ومتابعة تنفيذ بيان آذار . لم تمنح لجنة السلام اية صلاحيات منذ تأسيسها وانما رئيسها هو الذى منح الصلاحيات في فترة ما ومن ثم سحبت وليس من شك ان اللجنة قامت بنشاط كبير خلال العام الاول من عمرها ولكن طابع عدم التكافؤ هو الذى ساد حتى في تلك الفترة واللجنة مشلولة منذ مدة والحالة هذه انعكاس للعلاقة فيما بين حزبينا الى حد كبير . اننا نقترح اعطاء الصلاحيات الكافية الى لجنة السلام لتتمكن من متابعة تنفيذ البيان فعلا . وان يوضع لها نظام داخلي يبين اسلوب عملها وسبق ان قدمنا مسودة نظام داخلي للجنة السلام .

لقد ركزنا في مطالبينا على النقاط الاساسية الواردة في بيان ١١ آذار التاريخي يحدونا الامل ان تنفيذها سيجعل تنفيذ الفقرات الاخرى من البيان امرا طبيعيا وسهل المنال . واننا نؤكد على ان تنفيذ مطالبينا هذه يحتاج الى جو طبيعي وعلاقات تعاون جيدة نود ان نبين في الوقت نفسه ان تنفيذها كفيل ببناء الثقة وروح التعاون الوطيد .

ايها الاخوة

اننا في الوقت الذى نعرض فيه هذه المشاكل التي نشكو منها بهذه الصراحة والوضوح ، نؤكد استعدادنا

الكامل مرة اخرى لتنفيذ الالتزامات المترتبة علينا وفقا لاتفاقية آذار • ولانعتبر النقاط التي اوردناها حقائق نهائية غير قابلة للبحث والمناقشة ، ونعتقد ان الربط بينها وبينما هو عادل من شروطكم سيقودنا في النهاية الى خلق الظروف الايجابية لاحداث تطور ايجابي وجذري في العلاقات بيننا واستئناف المسيرة المشتركة لبناء سلم وطني وطيد في ربوع بلادنا وتحقيق اهداف شعبنا في الحرية والتقدم الاجتماعي وتعزيز الوحدة الوطنية •

وتقبلوا في الختام تحياتنا الاخوية

المكتب السياسي
للحزب الديمقراطي الكردستاني

٢٨ / ١٠ / ١٩٧٢